الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Université Mohamed KHIDHER - Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de

الموضـــــــــــــــوع

دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية العربية في ظل الأزمات للفترة 2014-2020
دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالب(ة):
زروقي زينب
سليماني نبيلة

الأستاذ المشرف:
كرامة مروة

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	أ.د/موسى رحماني	أستاذ تعليم العالي	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	أ.د/كرامة مروة	أستاذة محاضرة أ	مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	أ.د/رحال فاطمة	أستاذة تعليم العالي	ممتحنا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2021 /2022

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Université Mohamed KHIDHER - Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de

الموضـــــــــــــــوع

دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية العربية في ظل الأزمات للفترة 2014-2020
دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالب(ة):
زروقي زينب
سليماني نبيلة

الأستاذ المشرف:
كرامة مروة

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	أ.د/موسى رحماني	أستاذ تعليم العالي	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	أ.د/كرامة مروة	أستاذة محاضرة أ	مشرفا	**جامعة بسكرة**
3	أ.د/رحال فاطمة	أستاذة تعليم العالي	ممتحنا	**جامعة بسكرة**

السنة الجامعية: 2021 /2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر على توفيقه لنا في إنجاز هذه المذكرة كما نتقدم بجزيل الشكر للأستاذة المشرفة: كرامة مروة على كل الدعم المقدم لنا، ومرافقتها لمشوارنا منذ البداية، وعلى كل نصائحها القيمه فلها منا كل عبارات العرفان والشكر الى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد من اساتذتنا او زملائنا لكم منا فائق الاحترام والتقدير

مخلص

تلعب التجارة الخارجية دورا مهما في الاقتصاد ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، إذ يعد التبادل التجاري ضرورة لا يمكن تصور العالم من غيرها، فالتجارة الخارجية هي عمليه انتقال السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال بين الدول، فلا يمكن لدولة ان تنعزل عن بقيه العالم وأن تحقق الاكتفاء الذاتي في كل المجالات، مهما كان ما تملكه من إمكانيات وثروات، ومع ما يمر به العالم من تحولات وأزمات تؤثر على الاقتصاد ككل كما تأثر على التجارة الخارجية، من أزمات نفطية وسياسية وصحية، أدت إلى الكثير من التغيرات في حركه التجاره الخارجية، ومن خلال بحثنا هذا تطرقنا إلى دراسة تحليلية لحركه التجارة الخارجية العربية لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة(2014-2020)، من خلال طرح الإشكالية التالية: ماهي انعكاسات الأزمات على حركه التجارة الخارجية العربية لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2014-2020)، وللإجابة على هذه الإشكاليه تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، لوصف وتحليل متغيرات الدراسة من التعريف بالأزمات وأنواعها وواقع التجارة الخارجية العربية، وانعكاسات الأزمات عليها لدول مجلس التعاون، وتهدف هذه الدراسة الى التعرف على واقع التجارة الخارجية العربية، واهم الأزمات التي ظهرت في فتره الدراسة والتعرف على الإطار العام لدول مجلس التعاون الخليجي من نشأته وأهداف وتأسيسه وكيف أثرت هذه الازمات على التجارة الخارجية العربية لدول مجلس التعاون الخليجي وما هي انعكاساتها عليها.

الكلمات المفتاحية: التجاره الخارجية العربية، الأزمات، دول مجلس التعاون الخليجي.

Abstract

Foreign trade plays an important role in the economy and pushes the wheel of economic development, as trade exchange is a necessity that the world cannot be imagined without. Foreign trade is the process of transferring goods, services, individuals and capital between countries. All fields, regardless of their capabilities and wealth, and with the transformations and crises the world is going through that affect the economy as a whole as well as foreign trade, from oil, political and health crises, led to many changes in the movement of foreign trade, and through our research we tackled an analytical study of the Arab foreign trade movement for the Gulf Cooperation Council countries for the period (2014-2020), by posing the following hypothesis: What are the repercussions of crises on the Arab foreign trade movement for the Gulf Cooperation Council countries for the period (2014-2020), and to answer this hypothesis we used the descriptive and analytical approach, to describe and analyze the variables of the study from the definition of crises and their types and the reality of Arab foreign trade, and the repercussions of crises

on them for the Gulf Cooperation Council countries. This study aims to identify the reality of the general framework of the countries of the Gulf Cooperation Council from its inception and the objectives of its establishment, and how these crises affected the Arab foreign trade of the Gulf Cooperation Council countries and what are their repercussions on them.

Keywords: Arab foreign trade, crises, Gulf Cooperation Council countries,

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
بسملة	**–**
شكر وتقدير	**–**
ملخص	**–**
قائمة الجداول	**–**
قائمة الأشكال	**–**
مقدمة	**أ –ث**
الفصل الأول: واقع التجارة الخارجية العربية والإطار النظري للأزمات.	**5–36**
تمهيد	6
المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية العربية	**7**
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها.	7
المطلب الثاني: أداء التجارة الخارجية العربية واتجاهاتها	8
المطلب الثالث: الهيكل السلعي للتجارة الخارجية العربية الإجمالية	17
المطلب اللرابع: التجارة البينية للدول العربية	19
المبحث الثاني: الاطار النظري للأزمات.	27
المطلب الاول: ماهي الأزمة.	27
المطلب الثاني: أهم الأزمات العالمية منذ2014	30
خلاصة	36
الفصل الثاني: انعكاسات وتداعيات الأزمات على حركة التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي.	**37–60**
تمهيد	38
المبحث الأول: الاطار النظري لدول مجلس التعاون الخليجي	**39**
المطلب الأول: نشأة ودوافع مجلس التعاون الخليجي.	39
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي	41
المطلب الثالث: أهداف مجلس التعاون الخليجي وخصائصه الاقتصادية.	42
المبحث الثاني: انعكاسات الأزمات (محل الدراسة) على حركة التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي	**44**
المطلب الأول: أداء التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي	44
المطلب الثاني: اتجاه التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي والهيكل السلعي للصادرات والواردات.	46
المطلب الثالث: التجارة الخارجية البينية لدول مجلس التعاون الخليجي	55
المطلب الرابع: معوقات ومقترحات حول التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي.	56
خلاصة	60
خاتمة	**61**

فهرس المحتويات

قائمة المراجع	65

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور حجم التجارة الخارجية العربية للفترة 2014-2020	8
02	مساهمة التجارة الخارجية العربية من إجمالي التجارة العالمية2014-2020	10
03	أهم خمس دول عربية مساهمة في التصدير في التجارة العربية الخارجية الإجمالية للفترة 2014-2020	11
04	أهم خمس دول عربية مساهمة في الاستيراد في التجارة العربية الخارجية الإجمالية للفترة 2014-2020	12
05	اتجاهات التجارة الخارجية العربية الإجمالية إلى أهم الشركاء التجاريين خلال الفترة 2014-2020	13
06	الهيكل السلعي للصادرات والواردات الإجمالية العربية للفترة 2014-2020	17
07	تطور حجم التجارة العربية البينية للفترة 2014-2020	19
08	أهم خمس دول عربية مساهمة في التصدير في لتجارة العربية البينية للفترة 2014-2020	20
09	أهم خمس دول عربية مساهمة في الإستيراد في التجارة العربية البينية للفترة (2014-2020)	22
10	مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة العربية الإجمالية للفترة (2014-2020)	24
11	الهيكل السلعي للصادرات والواردات البينية العربية للفترة (2014- 2020)	25
12	حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون والعالم الخارجي للفترة (2014-2020)	44
13	قيمه الصادرات والواردات من 2014- 2020	45
14	حجم التجارة الخارجية البينية لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2014-2020)	55

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تغير الصادرات والواردات لدول مجلس تعاون الخليجي2014-2020.	45
02	التركيب السلعي لصادرات 2014	46
03	التركيب السلعي لصادرات 2017	47
04	الهيكل السلعي للواردات2014	48
05	الهيكل السلعي للواردات 2017	48
06	نسب حصص الشركاء التجاريين الأساسيين (2014-2020) من التبادل التجاري لدول مجلس التعاون	50
07	التوزيع النسبي لأهم الشركاء لمجلس التعاون في إجمالي الصادرات السلعية 2016/ 2017	51
08	نسب حصص الشركاء التجاريين الأساسيين 2017/2016 لإجمالي الصادرات	51
09	التوزيع النسبي لأهم الشركاء التجاريين لمجلس التعاون لإجمالي الواردات السلعية 2017/2016	52
10	نسب حصص أهم الشركاء التجاريين لمجلس التعاون في مؤشر إجمالي الواردات السلعية 2017\2016	52
11	أهم الشركاء التجاريين لإجمالي الصادرات السلعية 2018	53
12	نسب أهم الشركاء التجاريين لإجمالي الصادرات السلعية 2018	53
13	أهم الشركاء التجاريين لإجمالي الواردات السلعية 2018	54
14	نسب أهم الشركاء التجاريين لإجمالي الواردات السلعية 2018	54

مقدمة

تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، كما أنها تشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي لمختلف بلدان العالم، كونها تدعم التوسع في اكتشاف أسواق جديدة لتصريف الفائض من السلع والخدمات وسائر المنتجات وتشبع الرغبات الاستهلاكية المتزايدة للسكان، حيث تطورت التجارة بتطور مختلف جوانب الحياة، وكذا تطور السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، كما تأثرت بالأزمات بمختلف أنواعها.

حيث تشكل الأزمات المختلفة هاجسا أمام تطور ونمو التجارة الخارجية العالمية والعربية على حد سواء، فبالرغم من الجهود المبذولة من الدول العربية لتنشيط التجارة الخارجية إلا أن الأزمات تلقي بضلالها على الدور المتواضع للتجارة الخارجية العربية.

أدت العديد من الأحداث والتحولات المتلاحقة التي عرفها العالم في بنية الاقتصاد الدولي إلى ظهور التكتلات الاقتصادية في كثير من مناطق العالم، فلقد أصبح عالم اليوم يتميز بالتجمعات الاقليمية الكبرى، والتي أثبتت جدارتها في مواجهة مختلف الأزمات وحل المشاكل العالمية.

وأمام هذا الوضع كان من الطبيعي للدول العربية أن تسعى لإنشاء تكتل اقتصادي، فلقد اصبح التكامل الاقتصادي العربي يفرض نفسه لمواجهة التحديات العالمية، حيث تعد منطقة الخليج العربي أهم المناطق الحيوية في العالم العربي والعالم ككل، وتحظى بأهمية بالغة نتيجة موقعها بين ثلاث قارات وما تتمتع به من ثروات نفطية هائلة.

أولا –إشكالية الدراسة:

ما هي انعكاسات الأزمات على حركه التجارة الخارجية العربية لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2014–2020)؟

ولإبراز أهم جوانب هذه الاشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع التجارة الخارجية العربية لدول مجلس التعاون الخليجي؟
- ما هي الأزمات التي أثرت على التجارة الخارجية العربية لدول مجلس التعاون الخليجي للفترة (2014-2020)؟
- ما هي تداعيات وانعكاسات الأزمات على حركة التجارة الخارجية العربية لدول مجلس التعاون الخليجي؟

ثانيا –فرضيات الدراسة:

للإجابة على الاشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- التجارة الخارجية العربية لدول مجلس التعاون الخليجي تعتمد في الغالب على تصدير النفط كمورد أساسي.
- أهم الأزمات التي ظهرت في الفترة (2014_2020) وأثرت على حركة التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي هي أزمة النفط 2014، وأزمة الحصار على قطر، وازمه كوفيد 19.
- أدت الأزمات الى تراجع حجم التجارة الخارجية العربية الخليجية، وانعكست بالسلب على مستوى التبادل التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي.

ثالثا–أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف البحث في:

- التعرف على واقع التجارة الخارجية العربية.
- التعرف على أهم الأزمات في الفترة2014–2020.
- تسليط الضوء على جاننب النظري لدول مجلس التعاون الخليجي.
- التعرف على تأثير الأزمات على تجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي.

رابعا–أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل أسباب اختيار لموضوع فيمايلي:

- الموضوع يدخل في صميم التخصص، خاصة في ظل ما يشهده العالم من تحولات اقتصادية
- التنبيه لأهمية التجارة الخارجية العربية وما لها من دور في التنمية الاقتصادية العربية لدول مجلس التعاون الخليجي.
- التعرف على واقع التجارة الخارجية العربية لدول مجلس التعاون الخليجي وتأثير الأزمات عليها.

خامسا– المنهج العلمي المتبع:

وقصد الاحاطة والإلمام بمختلف جوانب موضوع البحث، والاجابة على الاشكالية المطروحة، واختبار صحة الفرضيات، سوف نعتمد على المنهج الوصفي والتحليلي تماشيا مع طبيعة الموضوع، خاصة في شقه النظري من وصف متغيرات الدراسة (التجارة الخارجية، الأزمات)، كما نعتمد على تحليل واقع التجارة الخارجية العربية، وكذا التجارة العربية الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل الأزمات.

سادسا–حدود الدراسة:

تناولنا في هذا البحث التجارة الخارجية العربية وأهم المواضيع المتعلقة بها، كما اخترنا دول مجلس التعاون الخليجي للدراسة التطبيقية (دراسة حالة)

اما الحدود الزمنية فكانت خلال الفترة 2014–2020، باعتبارها فترة تضم بعض أهم الأزمات التي اثرت على التجارة الخارجية.

سابعا–صعوبات الدراسة:

تتمثل صعوبات الدراسة في:

- نقص المراجع فيما يتعلق بالإحصائيات والتضارب فيها أحيانا أخرى.
- نقص البيانات في بعض المؤشرات وخاصة فيما يتعلق بالإحصائيات الدقيقة لحجم التجارة العربية.

ثامنا–الدراسات السابقة:

هناك دراسات تناولت جوانبا من الموضوع أو أحد متغيرات الدراسة نذكر منها.

●وصاف عتيقة2014، أثار تحرير تجارة الخدمات على تجارة الخارجية في دول العربية مع اشارة الى حالة الجزائر(1999–2009)، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر ،بسكرة. هدفت الدراسة إلى محاولة تحليل مدى تأثير تحرير تجارة الخدمات على تجارة الخارجية في الدول العربية، مستخدمة في ذلك المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة أن قطاع الخدمات واحد منا القطاعات الاستراتيجية التي لها انعكاس مباشر على تحقيق معدلات النمو وعوائد ايجابية على اقتصاديات دول العربية لهذا كان عليها ايجاد طرق والحلول المناسبة لنهوض بهذا القطاع.

●روابح عبد الرحمان2013، حركة التجارة الدولية في اطار التكامل الاقتصادي في ضو التغيرات الاقتصادية الحديثة، دراسة حالة تقييمة للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي (2000–2010).مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، هدفت الدراسة إلى: تسليط الضوء على مدى قدرة التكامل الاقتصادي في تفعيل مستوى التجارة الدولية، مستخدمة في ذلك المنهج الوصفي والمنهج التاريخي والمنهج التحليلي ومنهج دراسة الحالة، وتوصلت الدراسة إلى: أن التكامل الاقتصادي هو تلك العمليه التي تتم بمقتضاها إزالة كافة العقبات التي تعترض وجه التجارة العالمية بين مجموعه من الدول الأعضاء في مشروع التكامل الاقتصادي.

●طراد بلقاسم2013،التجارة العربية ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، دراسة حالة حول دول مجلس التعاون الخليجي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة. تتمثل أهمية الدراسة تعتبر التجارة بمفهومها ألاقتصادي من العوامل الهامه في تحقيق النمو الاقتصادي فهي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، اما المنهج المتبع: تم الاعتماد على كل من المنهج الوصفي والمنهج التاريخي والمنهج التحليلي، توصلت الدراسة الى أن حجم التجارة العربية البينية ازداد بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي، ولكن نسبة التجارة العربية البينية الى التجارة الخارجية لم يتجاوز 10 % في احسن الأحوال.

أما ميمز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، التعرف على أهمية التجارة الخارجية العربية وأثر الأزمات عليها، اذ تلعب التجارة خارجية دوورا هاما في تنمية الاقتصادية.

تاسعا–أهمية الدراسة:

تعتبر التجارة الخارجية من أهم العوامل الاقتصادية التي تساعد في تحقيق التنمية، فهي تعتبر المحرك الاساسي للنشاط الاقتصادي، إذ لا يمكن لأي دولة تحقيق الاكتفاء الذاتي، رغم ما تملكه من إمكانيات وثروات فهي بحاجة للتبادل التجاري لإشباع رغبات المجتمع،حيث تساهم التجارة الخارجية العربية في تحسين مستوى المعيشة للأفراد وتطور من الاقتصاد العربي.

عاشرا–هيكل الدراسة:

يحتوي بحثنا هذا على فصلين، وكل فصل قسم إلى مباحث،

الفصل الأول جاء بعنوان واقع التجارة الخارجية العربية والإطار النظري للأزمات ويحتوي على مبحثين، المبحث الأول واقع التجارة الخارجية العربية العربيه (تعريفها وأهميتها ثم واقعها من حيث حجمها واهم الدول العربية المساهمة فيها)، أما المبحث الثاني الإطار النظري للأزمات (ماهية الأزمات، وبعض أهم الأزمات العالمية من 2014 إلى 2020).

الفصل الثاني: بعنوان انعكاسات وتداعيات الأزمات على حركة التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي، وينقسم هذا الفصل الى مبحثين، المبحث الاول الإطار النظري لدول مجلس التعاون الخليجي(نشأة ودوافع، الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي، أهداف والخصائص الاقتصادية لمجلس التعاون)، اما المبحث الثاني انعكاسات الأزمات(محل الدراسة) على حركة التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي، ويتناول أداء واتجاه التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون ومعوقات ومقترحات حول التجارة الخارجية لمجلس التعاون الخليجي.

الفصل الأول: واقع التجارة الخارجية العربية والإطار النظري للأزمات

تمهيد

للتجارة الخارجية دور مهم في اقتصاديات الدول منذ القدم، إذ يعد التبادل التجاري حقيقة لا يمكن تصور العالم من غيرها اليوم، فلا يمكن لدولة ان أن تستقل باقتصادها عن البقية سواء كانت متقدمة او نامية، وإنما يقتضي الأمر أن تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تؤهلها ظروفها الطبيعية والاقتصادية لإنتاجها، ثم تبادلها بفائض منتجات دول أخرى لا تستطيع إنتاجها داخل حدودها،

الأزمات جزء لا يتجزأ من الحياة بمختلف جوانبها، فكل الدول دون استثناء أصبحت عرضة للأزمات بمختلف أنواعها عبر العصور .ومن خلال ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية العربية.

المبحث الثاني: الإطار النظري للأزمات.

المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية العربية.

في ظل تنامي دور التجارة الخارجية في جميع دول العالم، وعلى ضوء سياسات تحرير الأسواق والانفتاح التجاري الدولي أدركت الدول العربية أهمية هذا الدور المتزايد للتجارة الخارجية، فبات من الضروري عليها الاهتمام بها من أجل النهوض باقتصادها ودفع عجلة التنمية لمواكبة الركب.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها.

الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية.

لا تستطيع الدول تحقيق الاكتفاء الذاتي، لذا تلجأ للتبادل التجاري ويمكن تعريف التجارة الخارجيه:

- هي عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل. (**علي حمود، 2019، صفحة 11**)
- هي أن المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع، والأفراد، ورؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة. (**بن أحمد، 2017، صفحة 11**)
- تعرف التجارة الخارجية بأنها عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول. وتعتبر التجارة الدولية من علم الاقتصاد الجزئي؛ كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير والاستيراد وما إلى ذلك. (**عطا الله، 2019، صفحة 9**)

و نستنتج مما سبق من التعاريف أن التجارة الخارجيه هي عمليه الإنتقال او التبادل الخارجي بين الدول، سواء في صورة سلع وخدمات او أفراد او رؤوس أموال، تتكون من عنصرين صادرات وواردات.

الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية.

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع (اقتصادي) من المجتمعات، سواء أكان ذلك المجتمع متقدماً أو نامياً، فالتجارة الخارجية تربط الدول والمجتمعات مع بعضها البعض، إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة. (**بن أحمد، 2017، صفحة 12**)

وتساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك، والاستثمار، وتخصص الموارد الإنتاجية بشكل عام. وبالإضافة إلى أهمية التجارة الخارجية من خلال اعتبارها مؤشراً جوهرياً على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة، وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخل فيها، وقدرتها كذلك على الاستيراد، وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية، وما لها من آثار على الميزان التجاري. (**بن أحمد، 2017، صفحة 12**)

وتتلخص أهمية التجارة الخارجية في قدرتها على إيجاد وتوفير ما يلي: (**علي حمود، 2019، صفحة 18**)

- لا شك أن العمليات التجارية التي تتم بين الدول تعمل على تحريك رأس المال والنقود التي تحتاجها عمليات البيع والشراء بين الدول وهذا يوجد الكثير من الأرباح وإلا لتوقفت العملية التجارية لعدم جدواها الاقتصادية في حالة الخسارة.

- تعد التجارة الخارجية مصدراً أساسياً في الحصول على العملات الأجنبية الرئيسية أو النادرة منها مما يعزز قدرة الدولة من السيولة النقدية التي تعد من مرتكزات العمليات الاقتصادية خصوصا عمليات التمويل والاستثمار.
- يعمل الاقتصاد الوطني ضمن مجموعة من الأنشطة التمويلية والاستثمارية والاستهلاكية على مستوى الفرد والمجتمع مما يجعله بحاجة إلى مصادر لتنشيط تلك الأنشطة أو المكونات، وتعمل التجارة الخارجية على تطوير وتنمية الأنشطة الاقتصادية سواء منها الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية أو الاستهلاكية والخدماتية.
- ينجم عن التجارة الخارجية من الصادرات عائد مالي يمكن استخدامه كمصدر تمويلي للمشاريع التنموية أو الخدمات التي تحتاج إليها الدولة أو ما يسمى بالإنفاق الجاري، فمن خلال عوائد الصادرات يمكن الإنفاق على المشاريع الاستثمارية.

المطلب الثاني: أداء التجارة الخارجية العربية واتجاهاتها.

تعتبر التجارة الخارجية العربية ضرورة ملحة في ظل التطورات الدولية الراهنة، وسنتطرق في هذا المطلب إلى تطور حجم التجارة الخارجية العربية ومكانتها وأهم الدول المساهمة في التجارة الخارجية.

الفرع الأول: تطور حجم التجارة الخارجية العربية للفترة (2014-2020)

تشير الإحصائيات من خلال الجدول رقم(01-01) إلى قيمة التجارة الخارجية للدول العربية، حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة (2014)، وهذا من خلال دراستنا الممتدة من سنة 2014 إلى غاية سنة 2020، ثم شهدت أكبر انخفاض لها سنة 2020 وهذا نظرا لتداعيات جائحة كورونا-كوفيد19- على حركة التجارة العالمية بسبب الإغلاق الكلي والجزئي لغالبية النشاطات الاقتصادية والتجارية للحد من انتشار الوباء.

الجدول التالي يبين حجم التجارة الخارجية العربية خلال الفترة "2014-2020"

الجدول رقم01 تطور حجم التجارة الخارجية العربية للفترة (2014-2020).

(الوحدة مليار دولار أمريكي)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
قيمة الصادرات العربية	1250.2	862.0	782.5	910.0	1088.9	1016.51	746.8
قيمة الواردات العربية	930.1	864.3	760.0	786.3	821.0	857.1	737.2

المصدر: من اعداد الطالبتان اعتمادا على : التقرير الاقتصادي العربي الموحد لصندوق النقد العربي لسنة:(2021) ، ص174، ولسنة (2019) ص154 .

من خلال الجدول أعلاه أن قيمة التجارة الخارجية العربية خلال الفترة (2014-2020) شهدت تغيرات بين الارتفاع والانخفاض، حيث انخفضت الصادرات العربية الاجمالية خلال عام 2015 و 2016 بنسبة تغير سنوي(31.0) %و(0.5) % على التوالي وهذا راجع إلى انخفاض أسعار النفط العالمية والذي أحدث تأثير مباشر على أداء التجارة العالمية الاجمالية سواء على الصادرات وحتى الواردات التي تراجعت هي الأخرى خلال عام 2015 و2016 بمعدل تغير سنوي بلغ (7.1)% و(7.3)% على التوالي.

بينما شهدت قيمة الصادرات العربية الاجمالية خلال عام 2017و 2018 ارتفاعا بمعدل تغير سنوي بلغ حوالي (16.3) %و(19.7)% على التوالي وكان هذا انعكاسا لزيادة أسعار النفط العالمية التي لم تشهد منذ عام 2014

-كما ارتفعت أيضا قيمة الواردات العربية الاجمالية خلال عام 2017 و2018 بمعدل تغير سنوي بلغ حوالي (3.5)% و(4.4) % على التوالي.

-وفي سنة 2019 سجلت قيمة الصادرات العربية انخفاضا مقارنة بعام 2018 بنسبة بلغت حوالي (6.6)% ، وهذا بسبب التراجع الذي شهدته الأسعار العالمية للنفط، أما بالنسبة للواردات العربية فقد شهدت ارتفاعا بلغ قيمة 857.1 مليار دولار، في عام 2019 مقارنة ب 821.0 بمليار دولار مقارنة بعام 2018.

-وفي عام 2020 شهدت قيمة التجارة العربية الخارجية أكبر انخفاض لها، حيث بلغت نسبة تراجع قيمة الصادرات العربية الاجمالية حوالي(26.5) % مقارنة بعام 2019 كما تراجعت أيضا قيمة الواردات العربية الإجمالية خلال عام 2020 بنسبة بلغت حوالي(14.0) % مقارنة بعام 2019. وهذا نظرا لما خلفته تداعيات جائحة كوفيد-19 على حركة التجارة العالمية وبالتالي على حركة التجارة الخارجية العربية.

الفرع الثاني: مكانة التجارة العربية من التجارة العالمية للفترة " 2014-2020"

-من خلال الجدول رقم (01-02) نلاحظ نسبة مساهمة التجارة العربية في التجارة العالمية ضئيلة جدا وهذا خلال فترة دراستنا الممتدة من 2014 إلى غاية 2020، ففي سنة 2014 كان نصيب الصادرات العربية الإجمالية في الصادرات العالمية نسبته حوالي(6.6) % وفي سنة 2015 حققت ما نسبته (5.2) % ثم ما نسبته (4.9)% سنة 2016 و(5.1) % سنة 2017 وفي سنة 2018

-أما بالنسبة لمساهمة الواردات العربية الإجمالية في الواردات العالمية، فقد حققت ما نسبته (4.9) % سنة 2014 و(5.2) % عام 2015، وفي عام 2016 بلغت نسبة مساهمتها (4.7) % و(4.4)% عام 2017 و(4.1)% عام 2018، ثم (4.4) % عام 2019 وسجلت أكبر انخفاض لها ما نسبته (4.1) % عام 2020.

وهذا راجع إلى التأثير السلبي لانخفاض عائدات النفط على إيرادات الدول النفطية وكذلك سياسات ترشيد الواردات التي اتبعتها الدول نتيجة ارتفاع مستويات الإنفاق العام.

بالإضافة إلى انعكاسات جائحة كوفيد-19 على حركة التجارة العالمية والعربية.

وذلك كما هو موضح في الجدول رقم 02.

الجدول رقم(02) مساهمة التجارة الخارجية العربية من إجمالي التجارة العالمية للفترة: 2014–2020

(الوحدة مليار دولار أمريكي)

السنوات / البنود	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصادرات العربية	1250.2	862.0	782.5	910.0	1088.9	1016.5	746.8
الواردات العربية	930.1	864.3	760.0	786.3	821.0	857.1	737.1
الصادرات العالمية	18935.0	16482.0	160141.0	17735.1	19465.4	19014.7	17582.9
الواردات العالمية	19024.0	16766.0	16188.8	17964.8	19800.5	19284.2	17812.1
وزن الصادرات العربية من إجمالي الصادرات العالمية	6.6	5.2	4.9	5.1	5.6	5.3	4.2
وزن الواردات العربية من إجمالي الواردات العالمية	4.9	5.2	4.7	4.4	4.1	4.4	4.1

المصدر: من اعداد الطالبتان اعتمادا على: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لصندوق النقد العربي لسنة، 2021، ص174، ولسنة 2019، ص154

الفرع الثالث: أهم الدول العربية المساهمة في التجارة الخارجية العربية

1. أهم خمس دول عربية مساهمة في التصدير في التجارة الخارجية:

-من خلال الجدول(01-03) يتبين لنا أن الإمارات هي أول دولة عربية مساهمة في التصدير في التجارة الخارجية العربية الإجمالية. وذلك خلال فترة دراستنا: 2014-2020 بنسب تتراوح ما بين: (27)% و(37)%، تليها السعودية في المرتبة الثانية بنسب تتراوح ما بين(23)% إلى (27) %

-بينما المرتبة الثالثة والرابعة والخامسة فهي تتأرجح بين كل من دولة الكويت وقطر والعراق بنسب ما بين (05) % -(10) % وهذا خلال فترة دراستنا: 2014-2020.

الجدول رقم (03) أهم خمس دول عربية مساهمة في التصدير في التجارة العربية الخارجية الإجمالية للفترة 2014-2020.

(الوحدة مليار دولار أمريكي)

السنوات / الدول	2014		2015		2016		2017		2018		2019		2020	
	القيمة	%(من الإجمالي)	القيمة	(% من الإجمالي)	القيمة	(% من الإجمالي)	القيمة	(% من الإجمالي)	القيمة	(% من الإجمالي)	القيمة	(% من الإجمالي)	القيمة	(%(من الإجمالي
الإمارات	343.063	27 5.	300.477	35 0.	295.031	37 8.	313.574	34 5.	321.028	29 5.	313.781	30 9.	273.099	36 6.
السعودية	342.433	27 4.	203.550	23 7.	183.579	23 4.	221.835	24 3.	261.603	24 0.	261.603	25 7.	173.490	32 2.
قطر	126.702	10 1.	77.294	9. 0	57.309	7. 3	67.498	7. 4	84.288	7. 8	72.935	7. 2	51.504	6. 9
العراق	85.370	6. 9	51.338	6. 0	41.298	5. 3	57.559	6. 3	86.360	8. 0	81.585	8. 0	46.829	6. 3
الكويت	100.660	8. 0	54.089	6. 0	45.994	5. 9	55.199	6. 0	72.104	6. 7	64.358	6. 3	39.939	5.

3														
باقي الدول العربية	251.937	201.	175.255	203.	159.332	203.	194.322	215.	263.478	240.	222.235	219.	161.947	217.
إجمالي الدول العربية	1250165.	100	862.003	100	782.543	100	909.960	100	1088881.	100	1016497.	100	7468.8	100

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2021 ، ص379 ولسنة 2019 ص362.

2.أهم خمس دول عربية مساهمة في الاستيراد في التجارة الخارجية الإجمالية للفترة "2014-2020"

-من خلال الجدول رقم (01-04) يتضح لنا جليا أن الإمارات هي أول دولة مساهمة في الاستيراد في التجارة العربية الإجمالية بنسب تتراوح ما بين (28%) -(31%) من إجمالي الدول العربية خلال فترة دراستنا : 2014-2020.

تليها السعودية في المرتبة الثانية بنسب تتراوح ما بين (16%)-(20%) ، ثم مصر في المرتبة الثالثة بنسب تتراوح ما بين (8%)-(10%)

بينما المرتبة الرابعة والخامسة فهي تتأرجح ما بين الجزائر والعراق والمغرب بنسب تتراوح ما بين (5%)-(6%).

الجدول رقم (04) أهم خمس دول عربية مساهمة في الاستيراد في التجارة الخارجية العربية الإجمالية للفترة: 2014-2020

(الوحدة مليار دولار أمريكي)

السنوات الدول	2014		2015		2016		2017		2018		2019		2020	
	القيمة	%() من الإجمالي	القيمة	(%) من الإجمالي	القيمة	%( ) من الإجمالي	القيمة	(%) من الإجمالي	القيمة	(%) من الإجمالي	القيمة	(%) من الإجمالي	القيمة	%() من الإجمالي
الإمارات	276.025	29.7	263.471	30.5	226.603	30.0	246.344	31.3	235.360	28.7	259.252	30.2	234.200	31.8
السعو	173.	18.	174.	20	140.	18.	134.	17.	137.	16.	153.	17.9	132.	18.

دية	834	7	675	2	170	4	519	1	065	7	163		754	0
مصر	75.089	8.0	73.760	8.5	71.357	9.4	66.565	8.5	81.910	10.0	76.390	9.0	63.578	8.6
الجزائر	55.686	.60	49.177	5.7	49.287	6.5	48.813	6.2	49.012	6.0	-	_	-	-
العراق	58.602	6.3	47.467	5.5	-	-	-	-	-	-	58.138	6.8	48.150	6.6
المغرب	-	-	-	-	41.874	5.5	45.189	5.8	51.308	6.2	51.053	6.0	44.449	6.0
باقي الدول العربية	290.896	31.3	255.846	29.6	230.660	30.2	244.822	31.1	266.308	32.4	259.099	30.2	213.650	29.1
إجمالي الدول العربية	930.132	100	864.342	100	759.951	100	786.252	100	820.963	100	857.094	100	737.081	100

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2021 ، ص379 ولسنة 2019 ص362.

الفرع الرابع: اتجاهات التجارة الخارجية العربية الإجمالية للفترة (2014-2020)

يوضح لنا الجدول الآتي اتجاهات التجارة الخارجية العربية الإجمالية إلى أهم الشركاء التجاريين خلال الفترة : 2014-2020.

الجدول رقم 05: اتجاهات التجارة الخارجية العربية الإجمالية إلى أهم الشركاء التجاريين خلال الفترة : 2014-2020.

(الوحدة مليار دولار أمريكي)

	الصادرات (مليون دولار أمريكي)							الواردات (مليون دولار أمريكي)						
	2014	2015	2016	2017	2018	2019	* 2020	2014	2015	2016	2017	2018	2019	* 2020
العا	1.25	862	782	909	1.08	1.01	746	930	864	759	786	820	857	737

لم	0.165	.003	.543	.960	8.861	6.497	.808	.132	.342	.951	.252	.963	.094	.081
الدول العربية	120.751	106.528	99.955	108.080	112.511	112.264	96.372	120.500	106.361	99.038	102.843	112.958	112.204	91.470
الإتحاد الأوربي	136.873	108.090	98.623	104.962	169.584	189.034	93.327	248.360	227.513	225.676	221.614	217.606	215.636	158.686
الولايات المتحدة الأمريكية	79.818	42.529	37.148	41.451	60.030	58.558	25.157	76.385	71.419	69.213	67.275	61.674	60.910	45.652
آسيا	465.363	326.140	288.331	308.305	585.767	577.149	383.369	424.342	368.766	327.631	393.473	297.597	302.794	227.096
اليابان	134.743	73.688	59.735	63.823	90.112	79.957	51.990	32.111	28.345	25.287	24.832	20.797	21.486	16.985
الهند	40.957	39.103	35.879	45.927	106.843	108.225	80.532	41.313	35.777	34.577	37.639	49.909	47.243	37.952
الصين	108.183	87.016	78.548	90.577	139.018	145.681	116.732	127.684	133.650	130.927	128.177	105.960	120.521	122.968

باقي دول آسيا	181.480	126.332	114.169	107.979	249.794	243.287	134.114	223.235	170.994	136.841	202.825	120.930	113.545	49.190
باقي دول العالم	447.361	278.716	258.486	347.162	160.969	79.491	148.583	60.545	90.283	38.395	1.048	131.129	165.551	241.178
المساهمة في الإجمالي (في المائة)														
العالم	100.0	100.01	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
الدول العربية	9.7	12.4	12.8	11.9	10.3	11.0	12.9	13.0	12.3	13.0	13.1	13.8	13.1	12.4
الإتحاد الأوربي	10.9	12.5	12.6	11.5	15.6	18.6	12.5	26.7	26.3	29.7	28.2	26.5	25.2	21.5
الولايات المتحدة الأمريكية	6.4	4.9	4.7	4.6	5.5	5.8	3.4	8.2	8.3	9.1	8.6	7.5	7.1	6.2
آسيا	37.2	37.8	36.8	33.9	53.8	56.8	51.3	45.6	42.7	43.1	50.0	36.2	35.3	30.

														8
اليابان	10.8	8.5	7.6	7.0	8.3	7.9	7.0	3.5	3.3	3.3	3.2	2.5	2.5	2.3
الهند	3.3	4.5	4.6	5.0	9.8	10.6	10.8	4.4	4.1	4.5	4.8	6.1	5.5	5.1
الصين	8.7	10.1	10.0	10.0	12.8	14.3	15.6	13.7	15.5	17.2	16.3	12.9	14.1	16.7
باقي دول آسيا	14.5	14.7	14.6	11.9	22.9	23.9	18.0	24.0	19.8	18.0	25.8	14.7	13.2	6.7
باقي دول العالم	35.8	32.3	33.0	38.2	14.8	7.8	19.9	6.5	10.4	5.1	0.1	16.0	19.3	29.1

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2021، ص (380) ولسنة 2019، ص363.

من خلال الجدول رقم(01-05)، نلاحظ أن الصادرات البينية العربية قد سجلت أكبر انخفاض لها سنة 2014 بنسبة (12.9%) محققة بذلك أعلى ارتفاع لها مقارنة بالأعوام السابقة، في حين نجد حصة الاتحاد الأوربي قد سجلت أكبر انخفاض لها سنة 2014 بنسبة (10.9%) وأعلى قيمة لها سنة 2019 بنسبة (18.6%)، وبالنسبة لحصة الولايات المتحدة الامريكية التي لم تتجاوز عتبة (6.4%) وهذا خلال فترة دراستنا. حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2014 بنسبة (6.4%) وفي سنة 2020 سجلت أدنى انخفاض لها بنسبة (3.4%)

وبالنسبة لحصة آسيا والتي تعتبر أكبر حصة من بين الشركاء التجاريين فقد سجلت أدنى قيمة لها سنة 2017 بنسبة (33.9%) واعلى قيمة لها سنة 2019 بنسبة (56.8%)، في حين شهدت حصة باقي دول العالم أعلى ارتفاع لها سنة 2014 بنسبة (35.8%) وأدنى انخفاض لها سنة 2019 بنسبة (7.8%)

-اما بالنسبة للواردات نلاحظ ان الواردات العربية البينية هي الأخرى تبقى منخفضة، فقد سجلت أدنى انخفاض لها سنة 2015 بنسبة بلغت حوالي (12.3%) وسجلت أعلى ارتفاع لها سنة 2018بنسبة (13.8%)، أما حصة الاتحاد الأوربي فقد سجلت أعلى قيمة لها سنة 2016 بنسبة بلغت حوالي (29.7%) وأدنى قيمة لها سنة 2020 بنسبة بلغت حوالي (21.5%)

أما حصة الولايات المتحدة الأمريكية فقد حققت أكبر ارتفاع لها سنة 2016 بنسبة (9.1%) وأكبر انخفاض لها سنة 2020 بنسبة (6.2%)، في حين نجد حصة آسيا باعتبارها أكبر شريك لها من بين الشركاء التجاريين، فقد سجلت أعلى قيمة لها سنة 2017 بنسبة (50%) وأدنى قيمة لها سنة 2020 بنسبة (30.8%)، أما باقي دول العالم فقد سجلت أدنى قيمة لها سنة 2020 بنسبة (29.1%) وهذه النسبة تعكس جليا تطلع الدول العربية لمزيد من الاندماج مع الأسواق العالمية وفتح أسواق جديدة للتجارة العربية.

المطلب الثالث: الهيكل السلعي للتجارة الخارجية العربية الإجمالية

تعتمد بعض الدول العربية على الزراعة والبعض الآخر يعتمد على الصناعات التحويلية التي تمثل فيها الصناعة الغذائية بشكل كبير والبعض الآخر يعتمد بشكل رئيسي على إنتاج النفط والبيتروكيماويات، وهذا الاختلاف في الهيكل الإنتاجي للدول العربية انعكس على الهيكل السلعي للتجارة الخارجية العربية بشكل واضح، كما بين الجدول رقم(06).

الجدول رقم(06) الهيكل السلعي للصادرات والواردات الإجمالية العربية للفترة (2014–2020)

(الوحدة مليار دولار أمريكي)

	هيكل الصادرات							هيكل الواردات						
	2014	2015	2016	2017	2018	2019	*2020	2014	2015	2016	2017	2018	2019	*2020
السلع الزراعية	4.9	4.7	7.8	7.7	7.3	8.0	7.9	20.8	19.0	19.2	18.9	18.9	19.4	18.0
الوقود والمعادن	69.6	62.2	58.7	59.2	63.1	58.1	55.0	15.9	15.0	13.2	13.8	13.5	13.4	11.8
المصنوعات	25.1	29.2	28.7	27.2	26.3	27.9	26.8	60.8	63.5	63.9	64.1	63.1	64.2	60.7
المواد الكيماوية	13.8	12.4	9.8	8.8	8.3	8.6	8.5	10.6	8.6	8.8	8.6	8.9	8.8	8.2
مصنوعات أساسية	4.3	4.8	5.8	5.3	5.0	6.0	5.3	17.5	19.1	16.5	16.3	15.9	17.4	17.2

الآلات ومعدات النقل	4.5	5.6	7.1	6.9	6.9	7.3	6.9	26.2	28.3	30.5	30.4	29.6	29.8	27.3
مصنوعات متنوعة أخرى	2.4	6.4	6.0	6.2	6.1	6.0	6.1	6.4	7.5	8.1	8.8	8.7	8.2	8.0
سلع غير مصنفة	0.4	4.0	4.8	5.9	3.3	6.0	10.3	2.1	2.5	3.7	3.2	4.5	3.0	9.5
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2021، ص381 ولسنة 2019، ص364.

– من خلال الجدول رقم(01–06) يتضح لنا أنه مازالت فئة الوقود والمعادن تتأثر بالحصة الأعلى من الصادرات الإجمالية العربية، على الرغم من محاولات تنويع الصادرات في الدول العربية، حيث نلاحظ أنها قد سجلت نسب تتراوح ما بين(55%) و(69.6%) وهذا خلال فترة دراستنا: 2014–2020، ثم تليها حصة المصنوعات بنسبة تتراوح ما بين (25%) و(29.2%)، أما صادرات السلع الزراعية فقد سجلت نسب تتراوح بين (4.7%) و(8%) ، في حين نجد فئة سلع غير المصنفة فقد حققت ما نسبته بين (4%) و(10.3%) وهي اعلى نسبة حققتها هذه الفئة في سنة 2020، وهذا راجع إلى انخفاض فئة الوقود والمعادن والذي صب لصالح هاته الفئة.

– أما بالنسبة للهيكل السلعي للواردات الإجمالية العربية فنلاحظ أن فئة المصنوعات تأتي في المرتبة الأولى بنسبة تتراوح ما بين (60%) و(64%)، تليها فئة السلع الزراعية بنسبة تتراوح ما بين (18%) و(20%) ثم فئة الوقود والمعادن بنسبة ما بين(11%) و(15%) ثم فئة سلع غير مصنفة بنسبة تتراوح ما بين (2.1%) و(9.5%)

المطلب الرابع: التجارة البينية للدول العربية

في ظل التطورات المتسارعة للتجارة الدولية، أصبحت التجارة العربية ضرورة ملحة تمليها عليها تحديات النظام العالمي الجديد، سنتطرق في هذا المطلب إلى واقع التجارة العربية البينية.

الفرع الأول: أداء التجارة العربية البينية

1. تطور التجارة البينية للدول العربية خلال الفترة: 2014-2020

تشير الإحصائيات من خلال الجدول رقم(01-07) إلى أن قيمة التجارة العربية البينية قد سجلت أعلى قيمة لها سنة(2014) وسجلت أكبر انخفاض لها سنة(2020) وهذا بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19 على حركة التجارة العالمية وبالتالي العربية أيضا.

الجدول رقم(07) تور حجم التجارة العربية البينية للفترة (2014-2020)

(الوحدة مليار دولار أمريكي)

السنوات / البنود	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصادرات العربية البينية	120.8	106.5	100.0	108.0	112.5	112.3	96.4
الواردات العربية البينية	120.5	106.4	99.0	102.8	113.0	112.2	91.5

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2021 ص180، ولسنة 2019 ص160

-من خلال الجدول أعلاه نستنتج أن التجارة العربية البينية خلال الفترة (2014-2020) شهدت عدة تغيرات.

-حيث انخفضت الصادرات العربية البينية خلال عام (2015) و(2016) بنحو(8.3%) و(7.2%) على التوالي وهذا بسبب الانخفاض الملحوظ لأسعار النفط العالمية والظروف المحلية التي تشهدها عدد من الدول العربية والتي أثرت هي الأخرى على حركة التجارة بين الدول العربية ، كما انخفضت الواردات البينية خلال عام 2015 و2016 بمعدل تغير سنوي بلغ حوالي (7.7%) و(4.4%) على التوالي.

-وفي سنة 2017 ارتفعت قيمة التجارة العربية البينية بسبب الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط العالمية وبالرغم من تواصل الظروف الداخلية التي شهدتها بعض الدول العربية، حيث نلاحظ زيادة الصادرات البينية بنسبة (10.5%)، كما ارتفعت الواردات البينية العربية بنحو(9.4%)

–وفي عام 2018 تواصل تحسن أداء التجارة العربية البينية وهذا راجع إلى الزيادة التي تشهدها أسعار النفط العالمية بالإضافة إلى تحسن الظروف الداخلية لبعض الدول العربية، فقد ارتفعت كل من الصادرات والواردات البينية العربية بنحو (3.7%) و(8.9%) على التوالي.

–وفي عام 2019 تراجعت قيمة التجارة العربية البينية نتيجة لتراجع الأسعار العالمية للنفط، فقد تراجعت كل من الصادرات والواردات البينية للدول العربية بنحو (0.1%) و(0.9%) على التوالي.

–وفي عام 2020، نلاحظ أنه هناك انخفاض ملموس في قيمة التجارة البينية العربية بسبب انتشار جائحة كوفيد–19 ، فقد انخفضت كل من الصادرات والواردات البينية العربية بنحو (14.2%) و(8.5%) على التوالي.

2. أهم الدول العربية المساهمة في التجارة البينية العربية

أهم خمس دول عربية مساهمة في التصدير في التجارة البينية العربية للفترة: 2014–2020.

من خلال الجدول رقم (01–08) يتبين لنا أن السعودية هي أول دولة عربية مساهمة في التصدير في التجارة العربية البينية بنسب تتراوح ما بين (31%)–(37%) من إجمالي الدول العربية للفترة: 2014–2020، تليها الإمارات في المرتبة الثانية بنسب تتراوح ما بين(18%)–(25%)، أما المرتبة الثالثة والرابعة والخامسة فهي تتأرجح ما بين مصر وعمان وقطر والبحرين بنسب تتراوح (4.5%)–(9.8%).

الجدول رقم (08) أهم خمس دول عربية مساهمة في التصدير في التجارة العربية البينية للفترة(2014–2020)

(الوحدة مليار دولار أمريكي)

السنوات / الدول	2014		2015		2016		2017		2018		2019		2020	
	القيمة	(% من الإجمالي)	القيمة	(% من الإجمالي)	القيمة	(% من الإجمالي)	القيمة	(% من الإجمالي)	القيمة	(% من الإجمالي)	القيمة	(% من الإجمالي)	القيمة	(% من الإجمالي)
السعودية	4247 6.5	35 .2	3302 5.6	31 .0	316 93.0	31 .7	3739 1.2	34 .6	3842 0.3	34 .0	3845 1.6	34 .2	324 23.9	33 .7
الإمارات	2261 1.5	18 .7	2387 4.7	22 .4	225 30.8	22 .5	2423 4.5	22 .4	2664 0.3	23 .7	2633 8.3	23 .5	243 12.7	25

													.2
مصر	9451.7	7.8	8274.5	7.8	9804.6	9.8	9785.7	9.0	9517.3	8.4	10079.7	9.0	8836.4	9.2
عمان	9501.0	7.9	8135.0	7.6	6475.1	6.5	6790.4	6.3	7994.3	7.0	7740.0	6.9	7074.8	7.3
قطر	10292.5	8.5	10197.0	9.6	6841.6	6.9	5609.5	5.2	–	–	–	–	–	–
البحرين	–	–	–	–	–	–	–	–	6671.3	6.2	6306.0	5.6	4322.3	4.5
باقي الدول العربية	26417.7	21.9	23021.1	21.6	22609.7	22.6	24268.4	22.5	23267.6	20.7	23348.7	20.8	19402.1	20.1
إجمالي الدول العربية	12075 0.8	100	10652 7.0	100	99954.8	100	10807 9.7	100	11251 1.1	100	11226 4.3	100	96372.2	100

المصدر: من اعداد الطالبتان اعتمادا على الصندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2021، ص382 ولسنة 2019، ص365.

أهم خمس دول عربية مساهمة في الاستيراد في التجارة البينية العربية للفترة: 2014-2020

-يتضح لنا من خلال الجدول رقم(01-09) أهم خمس دول عربية مساهمة في الاستيراد في التجارة العربية البينية ومن خلاله نلاحظ أن الإمارات هي التي احتلت المرتبة الأولى بنسب تتراوح ما بين (17.9%)-(23.8%) من إجمالي الدول العربية وهذا خلال فترة دراستنا ، تليها السعودية في المرتبة الثانية بنسب تتراوح ما بين (10%)-(13%)، ثم تأتي مصر في المرتبة الرابعة بنسب تتراوح ما بين (8.5%)-(10%) أما المرتبة الخامسة فهي تتأرجح ما بين الكويت والعراق وقطر بنسب ما بين (5.5%)-(6.3%).

جدول رقم (09) أهم خمس دول عربية مساهمة في الاستيراد في التجارة العربية البينية للفترة: (2014-2020)

(الوحدة مليار دولار أمريكي)

السنوات / الدول	2014		2015		2016		2017		2018		2019		2020	
	القيمة	(% من الإجمالي	القيمة	(% من الإجمالي	القيمة	(% من الإجمالي	القيمة	(% من الإجمالي	القيمة	(% من الإجمالي	القيمة	(% من الإجمالي	القيمة	(% من الإجمالي
الإمارات	2155 3.8	17 .9	2163 6.2	20 .3	210 97.3	21 .3	2280 5.6	22 .2	2311 5.0	20 .5	2302 8.5	20 .5	218 11.9	23 .8
السعودية	1783 7.6	14 .8	1834 9.0	17 .3	158 44.3	16 .0	1688 3.5	16 .4	1902 4.5	16 .8	1965 9.2	17 .5	175 24.0	19 .2
عمان	1196 7.0	10 .0	1180 6.0	11 .1	126 68.7	12 .8	1305 5.6	12 .7	1369 8.3	12 .1	1448 1.5	13 .0	118 65.5	13 .0
مصر	1026 2.1	8. 5	9780 .8	9. 2	862 8.0	8. 7	9787 .9	9. 5	1300 2.6	11 .5	1134 6.4	10 .1	896 1.4	9. 8
الكويت	-	-	5863 .2	5. 5	-	-	6222 .8	6. 0	7114 .2	6. 3	6569 .4	5. 9	563 0.2	6.

													1
العراق	6896.0	5.8	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قطر	-	-	-	-	5778.2	5.8	-	-	-	-	-	-	-
باقي الدول العربية	51983.3	43.0	38953.1	36.6	35020.8	35.4	34087.4	33.2	37003.3	32.8	37119.1	33.0	25676.8	28.1
إجمالي الدول العربية	120499.8	100	106361.3	100	99037.6	100	102842.8	100	112957.9	100	112204.1	100	91469.2	100

المصدر: من اعداد الطالبتان اعتمادا على التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2021، ص382 ولسنة 2019، ص365.

الفرع الثاني: مساهمة التجارة البينية العربية في التجارة العربية الإجمالية.

-من خلال الجدول رقم (01-10) نلاحظ أن حصة الصادرات البينية العربية في إجمالي الصادرات السلعية للدول العربية تعتبر ضئيلة فهي لم تتجاوز نسبة (13%)، حيث أنها سجلت أدنى نسبة لها سنة 2014 بلغت حوالي (9.7%) وسجلت أعلى قيمة لها سنة (2020) بلغت (12.9%).

-وبالنسبة لحصة الواردات البينية العربية في الواردات العربية الإجمالية فهي أيضا تعتبر ضئيلة، فلقد سجلت أدنى قيمة لها سنة 2015 بنسبة بلغت حوالي (12.3%) وأعلى قيمة لها سجلتها سنة 2018 بنحو (13.8%) .

الجدول رقم(10) مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة العربية الإجمالية للفترة: 2014–2020

(نسبة مئوية)

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020*
نسبة الصادرات البينية العربية إلى إجمالي الصادرات العربية	9.7	12.4	12.8	11.9	10.3	11.0	12.9
نسبة الواردات البينية العربية إلى إجمالي الواردات العربية	13.0	12.3	13.0	13.1	13.8	13.1	12.4

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2021، ص181 ولسنة 2019، ص162.

تطور الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية خلال الفترة (2014–2020)

–من خلال الجدول رقم(01–11) نلاحظ فيما يخص الهيكل السلعي للصادرات البينية العربية أن فئة المصنوعات قد استحوذت على المرتبة الأولى بنسب تتراوح ما بين (50%)–(60%) وهذا خلال فترة دراستنا : 2014–2020، ثم تأتي فئة السلع الزراعية في المرتبة الثانية بنسب تراوح ما بين (19.3%)–(22%)، ثم تليها فئة الوقود المعدني والمعادن الأخرى بنسب ما بين (19.2%)–(21.5%)، وفي الأخير فئة سلع غير مصنفة بنسب ما بين (4.3%)–(12%).

–أما بالنسبة للهيكل السلعي للواردات البينية العربية فنلاحظ أن فئة المصنوعات أيضا احتلت المرتبة الأولى بنسب ما بين (43.3%)–(46%)، ثم تليها فئة الوقود المعدني والمعادن الأخرى بنسب تتراوح ما بين (23.8%)و(33.9%)، ثم فئة السلع الزراعية بنسب ما بين (18.6%)–(20.8%)

وفي الأخير حصة سلع غير مصنفة بنسب تتراوح ما بين (4.2%)–(13%)

الجدول رقم(11) الهيكل السلعي للصادرات والواردات البينية العربية للفترة (2014–2020)

(الوحدة مليار دولار أمريكي)

	الصادرات البينية							الواردات البينية						
	2014	2015	2016	2017	2018	2019	*2020	2014	2015	2016	2017	2018	2019	*2020
السلع الزراعية	22.1	20.3	19.8	19.6	19.7	20.1	19.3	18.6	17.5	21.2	20.8	20.8	21.6	20.1
الوقود المعدني والمعادن الأخرى	21.5	18.2	15.9	16.1	17.2	15.8	13.2	33.9	28.9	24.1	25.3	25.9	25.8	23.8
المصنوعات	50.7	55.0	59.6	60.2	58.3	58.9	55.0	43.3	46.5	46.1	46.1	46.2	46.8	43.5
المواد الكيماوية	12.4	15.1	18.3	17.9	18.1	18.5	17.0	13.4	14.7	12.4	12.1	12.2	12.3	12.0
مصنوعات أساسية	19.4	18.4	17.9	18.1	18.2	18.3	16.9	19.1	17.3	17.5	17.7	17.6	17.7	16.2
الآلات ومعدات النقل	6.3	8.0		10.4	9.9	10.0	10.0	7.0	8.8	10.3	10.1	9.9	9.8	9.0
مصنوعات متنوعة	12.6	13.5	12.9	13.8	12.1	12.1	11.1	3.8	5.7	5.9	6.2	6.5	7.0	6.3

أخرى													
سلع غير مصنفة	5.8	6.0	4.9	4.3	4.6	5.1	12.0	4.2	7.3	8.6	8.0	7.3	5.6	13.0
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2021، ص386، ولسنة 2019، ص369.

المبحث الثاني: الإطار النظري للأزمات.

نتناول من خلال هذا المبحث ماهية الأزمات (تعريفها وخصائصها وكذا انواعها واسبابها) كما نتطرق إلى بعض أهم الأزمات التى اثرت على التجارة العربية منذ 2014.

المطلب الأول: ماهية الأزمة

الفرع الأول: مفهوم الأزمات

إن الأزمة في اللغة تشتمل على أكثر من معنى فهي وفقا لتعريف مختار الصحاح (الشدة والضيق، والفعل منها أزم، بمعنى اشتد الأمر وضاق، وللأزمة في قاموس الرافدين مفهومان للازمة: (**امتعب الربيعي، 2022**)

- **البحران:** وهو التغيير المفاجئ نحو الأفضل أو نحو الأسوأ في الإمراض الحادة .
- أزمة سياسية أو أزمة اقتصادية أو مرحلة في العمل القصصي أو المسرحي تتضارب فيها العوامل أشد ما يكون

يعتبر مصطلح " الأزمة " احد المصطلحات التي يصعب تحديدها، وتعود صعوبة التحديد لأسباب متعددة ومتداخلة كما يرى الباحثون، ابرزها صعوبة حصر وتحديد ما هو المقصود بالأزمة الطبيعية الشمولية للمصطلح واتساع نطاق استخدامه، فهناك أزمة هوية، وأزمة اخلاق، ام أزمة مسرح، ام أزمة اقتصادية أم عسكرية، وتعرف الازمة بانهاحالة غير عادية تترك اثرا قاطعا على مجريات الامور العادية، حيث انها تحدث خلل في روتين الحياة والعمل وتخل بالقواعد والنظم والبنيان الاساسي للعمل، كما يشير المصطلح الى خلل جوهري في المسيرة العادية لحياة فرد أو الجماعة أو المنظمة، وتنشأ الأزمة عند حدوث موقف غير متوقع يكون الفرد أو الجماعة غير مستعدين له. (**عبد القهار، 2019، الصفحات 19-20**)

تعود كلمة أزمة إلى الكلمة اليونانية krinein والتي تعني اتخاذ القرار ، وتشير بعبارة أخرى إلى مرحلة حاسمة في سلسلة من الأحداث وغالبا ما كانت تستخدم في الماضي لوصف المرحلة الحاسمة في مسار المرض والتي تعني تحولا نحو الأفضل أو الأسوأ. كما ورد مصطلح الأزمة في اللغة الصينية Wetji وهي عبارة عن كلمتين Wet والتي تعبر عن الخطر، وji وتعبر عن الفرصة التي يمكن استثمارها لدرء الخطر. (**رياض، 2021، صفحة 02**)

للفظ الأزمة عدة معاني نذكر منها: أنها فترة حرجة أو حالة غير مستقرة، تنتظر حدوث تغيير حاسم، هجمة مبرمجة من الألم، كرب أو خلل وظيفي، نقطة تحول، لحظة حاسمة، موقف يشكل تهديدا أساسيا لقيم صانع القرار ويتطلب اتخاذ قرار في فترة وجيزة للغاية، خلل يؤثر تأثيرا ماديا على النظام كله كما يهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها النظام كله، فترة انتقالية ونقطة تحول في مسار الفرد أو الجماعة أو المنتظمة ... وغيرها من المعاني . الأزمات في الاقتصاد (**سميرة و بوحلاسة، 2021، صفحة 112**)

ومما سبق يمكن أن نعرف الازمه: انها عباره عن مشكله او خلل غير متوقع يهدد المصالح العامه، كما تمتاز بالمفاجأة وعدم القدرة على التنبأ بها بشكل دقيق في المستقبل.

الفرع الثاني: خصائص الأزمات

تتميز الأزمات ببعض الخصائص التي تميزها عن غيرها من المفاهيم، يمكن استعراضها كما يلي : (**رياض، 2021، صفحة 09**)

1. المفاجأة: من أهم خصائص الأزمة أنها تقع فجأة ودون سابق إنذار، أو تحدث بسرعة بحيث لا يتسنى لإدارة المنظمة الوقت الكافي لتجنب وقوعها .

2. جسامة التهديد الفعلي أو المتوقع: تتسم الأزمة على عكس المشكلات العادية بجسامة خطورتها الفعلية أو المتوقعة واتساع نطاقها لتشمل النظام بأكمله وتهديد الأسس التي يقوم عليها هذا النظام وافتراضاته الأساسية.

3. فقدان السيطرة والتوازن: تعتبر الأزمة نقطة تحول أساسية في أحداث متتابعة وسريعة، وتسبب الأزمة في بدايتها حالة من الهلع والتوتر مما يضعف إمكانية رد الفعل السريع لمواجهتها.

كما هناك بعض الخصائص الأخرى المتمثلة في: **(أبو فار، 2020، صفحة 17)**

1. وجود حالة من الشعور بالحيرة والضعف وعدم قدرة صناع القرار على التعاطي مع الأزمة والتعامل معها، وعدم تأكدهم من جدوى ما يبذلونه من جهود في مواجهة هذه الأزمة، وهنا فإن بعض صناع القرار قد يلجأون إلى الكذب والتضليل من أجل التغطية على عجزهم وفشلهم في مواجهة الأزمة.

2. ظهور بعض القوى التي تدعم الأزمة وتؤيد كل ما يقود إلى تفاقمها، ومن أهم هذه القوى: أصحاب المصالح المعطلة أو المؤجلة، وأصحاب مشكلات سابقة لم تعالج مشكلاتهم بصورة جوهرية، ويؤدي ظهور هذه القوى إلى دعم شدة وعنفوان الأزمة، وتزداد المطالبات بضرورة إحداث تغييرات إدارية جوهرية في المنظمة.

3. وجود نقص واضح في البيانات والمعلومات اللازمة في أثناء وقوع الأزمة، بما ينعكس في صورة من عدم وضوح الرؤية لدى صناع القرار، مما يؤدي إلى عدم القدرة على تحديد الاتجاهات السلمية لصناعة القرارات الفاعلة.

وهناك خصائص تتطلب توفر البعض منها الحدث ليعد أزمة: **(الزبيدي، 2011، الصفحات 21-22)**

1. وجود مجموعة من القوى تشكل ضغطا يؤدي إلى تأثر السلطة السياسية للدولة بها(ضغط مادي، اجتماعي، نفسي، معنوي، سياسي، اقتصادي) من أجل املاء ارادتها وتحقيق مصالحها.

2. يتطلب الحدث استخدام طرق ووسائل غير عادية في مواجهة المشكلة، وقد يضطر متخذ القرار إلى الاستعانة بقوة خارجية للتغلب على الأزمة.

3. أن الوقت المتاح للأطراف المعنية للاستجابة واتخاذ القرار يكون محدودا.

الفرع الثالث: أسباب وأنواع الأزمات.

أولا -أسباب الأزمات:

إن الأزمات لا تأتي من فراغ، إنما لها أسباب وعوامل مختلفة تساهم في بلورتها، وهذا تبعا لطبيعتها ومجالها الزماني والمكاني، ويمكن حصر أهم الأسباب التي تقف وراء نشوب الأزمات كالتالي: **(صوفي، 2011، صفحة 40)**

1. **سوء الفهم:** بسبب المعلومات المغلوطة أو غير الواضحة التي عادة ما تكون سببا في إصدار قرارات خاطئة.
2. **سوء الإدراك:** سوء تقدير أبعاد الأزمة وهو ما يؤثر على الأداء والقرار المتعلق بتسيير الأزمة.
3. **سوء التقييم:** بسبب غياب الموضوعية في تناول الأزمة و أيضا إلى الثقة المبالغ فيها في القدرات والاستعدادات.

كما يذكر هناك أسباب أخرى المتمثلة في: (**خالدي، 2017، صفحة 45_46**)

1. تعارض المصالح والأهداف: لاختلاف شخصية، اهتمامات أو ميول أطراف الصراع، ومن ثم أهدافهم ووسائل تحقيقها.

2. الأخطاء البشرية: ضعف قدرة ورغبة أطراف الأزمة على التعامل معها، لغياب التدريب أو قلة الخبرة أو انخفاض الدافعية .

3. الشائعات: استخدام المعلومات الكاذبة والمضللة وفي توقيت ومناخ من التوتر والقلق يؤدي إلى الأزمة، بسبب انعدام الحقائق لدى الجمهور أو تخبط المسئولين.

4. اليأس: الإحباط أو عدم القدرة أو فقدان الأمل في حل المشكلات والذي يعزى إلى القمع الإداري أو التدهور في الأنظمة الإدارية.

5. انعدام الثقة في الآخرين وفي المنظمة نتيجة الخوف أو الاستبداد أو عدم كفاءة الإدارة .

ثانيا–أنواع الأزمات:

لا يوجد تصنيف متفق عليه بين المهتمين بدراسة الازمات حيث ينظر كل منهم الى زاوية معينة يمكن تصنيف الازمات من خلالها ولاشك ان الادارة السليمة للأزمة هي تحديد طبيعة او نوع الازمة crisis type ، لكن تحديد نوع الازمة ليس عملية سهلة، لأن الازمة، بحكم طبيعتها تنطوي على عدة جوانب متشابكة ادارية واقتصادية وإنسانية وجغرافية وسياسية، وبالتالي تتعدد وتتنوع التصنيفات بتعدد المعايير المستخدمة في عملية تحديد انواع الازمات المتمثلة في: (**عبد الكريم، 2016، الصفحات 24–25**)

1. نوع ومضمون الازمة: فهناك ازمة تقع في المجال الاقتصادي او السياسي إلخ ، ووفق هذا المعيار قد تظهر ازمة بيئية، او ازمة سياسية، او ازمة اجتماعية، او ازمة اعلامية، او ازمة اقتصادية، وفي داخل كل نوع قد تظهر تصنيفات فرعية مثل الازمة المالية ضمن الازمة الاقتصادية، وهكذا.

2. النطاق الجغرافي للازمة: ان استخدام معيار جغرافي يؤدي الى ما يعرف بالأزمات المحلية التي تقع في نطاق جغرافي محدود او ضيق، كما يحدث في بعض المدن أو المحافظات البعيدة كانهيار جسر او حادث قطار. ثم هناك ازمات قومية عامة تؤثر في المجتمع ككل كالتلوث البيئي او وجود تهديد عسكري من عدو خارجي. وأخيرا ثمة ازمات دولية كأزمة كوسوفا، او أزمة الانحباس الحراري او ازمة الحاسوب ونظم المعلومات مع الالفية الثالثة.

كما هناك معايير المتمثلة في: (**خالدي س.، 2017، صفحة 50**)

1. شدة تأثيرها وعمقها: وتصنف الأزمة من حيث شدة تأثيرها إلى:

- **أزمة ظرفية هامشية محدودة التأثير:** وهي الأزمة وليدة الظروف، التي تحدث عادة دون أن تترك نتائج واضحة، وتنتهي بسرعة التعامل مع أسبابها لأنها أزمة بدون جذور، وتعالج بتعديل السياسات وأساليب العمل المستخدمة.
- **أزمة جوهرية هيكلية التأثير:** وهي التي تؤثر على كيان المؤسسة بجميع جوانبها المادية والبشرية، وتجاهلها يؤدي إلى إفراز نتائج خطيرة، قد تصل إلى تقويض كيان المؤسسة.

2. شمولية الأزمة (المستوى): تصف الأزمة من حيث شموليتها إلى:

- **أزمة جزئية:** و هي التي تحدث على مستوى الوحدات في المؤسسة، وبالتالي فإن حجم تأثيرها في الغالب لا يمتد إلى خارج الوحدة. وهذا النوع من الأزمات متنوع ومتعدد الأسباب والنتائج نظراً لأن الوحدات بطبيعتها متعددة ومتنوعة. وأزمة شاملة تحدث على مستوى الكيان المؤسساتي ككل، ويتأثر بها جميع عناصر المؤسسة ، وهي أزمات شاملة عامة في وهي التي أسبابها، والنتائج التي أفرزتها.

أشار (الخضيري 2003) إلى أن للأزمات أنواعا وتقسيمات مختلفة ومهما تعددت واختلفت أنواعها فإنه يمكن تقسيمها على الشكل التالي: **(زينات، 2011، صفحة 15)**

1. تصنيف الأزمات من حيث مرحلة التكوين: الأزمة في مرحلة الميلاد، الأزمة في مرحلة النمو ، " الأزمة في مرحلة النضج . " الأزمة في مرحلة الانحسار، الأزمة في مرحلة الاختفاء.

2. تصنيف الأزمات من حيث عدد تكرار حدوثها : أزمات ذات طابع دوري متكرر، أزمات ذات طابع فجائي عشوائي غير متكرر.

3. تصنيف الأزمات من حيث عمق الأزمة : أزمات سطحية غير عميقة، هامشية التأثير، أزمات عميقة متغلغلة جوهرية ،هيكلية التأثير

المطلب الثاني: أهم الأزمات العالمية منذ2014.

الفرع الأول: الأزمة النفطية 2014(الأزمة الاقتصادية)

أولا –لمحة عن الأزمة النفطية 2014

1. تعريف الأزمة النفطية: هي الاختلالات المفاجئة في توازن السوق النفطية والتي تؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض حاد في الأسعار ويستمر لفترة زمنية معينة، نتيجة لعوامل تؤثر في العرض أو الطلب أو الاثنين معا، مثل عدم قدرة المعروض النفطي على سد حاجة السوق العالمية، الصراعات والأزمات الدولية التي تؤثر على إمدادات النفط، بالإضافة إلى السعي الحثيث من قبل الدول المستهلكة للبحث عن مصادر بديلة للنفط والتي تمكنت مؤخرا من تحقيق طفرة في هذا المجال، خاصة فيما يعرف بالنفط الصخري الذي كان له الدور الأساسي في انخفاض أسعار النفط الذي شهدته الأسواق العالمية منتصف عام 2014 والذي استمر لحد الآن. إلا أن ثمة إجماعا على أن أسبابا أخرى تقف وراء هذه الظاهرة الاقتصادية والمتمثلة في الأسباب السياسية للمركبة، وهناك العديد من الدول تعتقد أن التقلبات في أسعار النفط لا تعود إلى اعتبارات اقتصادية، إنما هي سياسية. **(زرمان و غردي، 2021، صفحة 227)**

2. تعريف الأزمة النفطية2014:

عرفت أسواق النفط العالمية تقهقرا في أسعار البترول في النصف الثاني من 2014، حيث وصلت إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 5 سنوات، أين بدأت الأسعار في الانخفاض ابتداء من شهر سبتمبر 2014 من 96 دولار للبرميل إلى 59.5 دولار للبرميل في ديسمبر 2014؛ أي بانخفاض 16.1 % مقارنة بشهر نوفمبر من السنة نفسها،

لتواصل الانخفاض في سنة 2015 بصورة شديدة جدا ليعرف الاقتصاد العالمي أزمة نفطية جديدة؛ حيث وصل متوسط أسعارسلة الأوبك في جانفي 2015 إلى 44.4 دولار للبرميل لتسجل انخفاضا بنسبة 60.3 % مقارنة بشهر جانفي 2014 "، إن استمرار تهاوي أسعار البترول منذ جوان 2014 خلف أثارا على الجانب الاقتصادي في العديد من الدولة المنتجة للبترول ومن بينها الجزائر؛ حيث يمكن معرفة ذلك من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية. (**شلال، بن طالي، و جاري، 2018، صفحة 11**)

ثانيا-أسباب الأزمة2014:

يرجع الانخفاض الحاد في أسعار النفط إلى مجموعة من العوامل يمكن إبراز أهمها فيما يلي: (**غزازي، 2019، صفحة 415**)

- **زيادة العرض:** تعود هذه السياسة بالأساس إلى طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية الذي أضاف حوالي 4.2 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام، إضافة إلى التغير الحاصل في السلوك الاستراتيجي لأعضاء منظمة الأوبك، التي أصبحت تستهدف الحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار خاصة من جهة البلدان النافذة فيها.
- **انخفاض الطلب:** يرجع انخفاض الطلب العالمي على النفط بالأساس إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي خاصة للدول الصاعدة وفي مقدمتها الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم مستهلكا للطاقة، حيث سجل نهاية عام 2015 معدل نمو 6,9 % وهو أضعف معدل له منذ الأزمة المالية العالمية، إضافة إلى انخفاض طلب عدد من الدول التي تشهد صراعات عسكرية منذ عام 2011، مع بداية ما يعرف بالربيع العربي وهو ذو وجهين يكون بعض الدول عسكرية منذ عام مصدرة أكثر من مستهلكة له.
- **ارتفاع أسعار الفائدة وارتفاع قيمة الدولار:** يتأثر الاقتصاد العالمي بتطورات أسعار الفائدة وأسعار الصرف العالمية، حيث أثبتت الدراسات أن التغير في أسعار صرف الدولار تخلف أثرا كبيرا على صناعة البترول العالمية، إذ أن انخفاضه يزيد الطلب على البترول ويخفض من إنتاجه الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار البترول، ويتوقع بعض الخبراء استمرار أسعار البترول في الهبوط إذا استمر سعر صرف الدولار في الارتفاع مقارنة بباقي العملات

لأسباب عديدة منها تخفيض تكاليف الإنتاج مما يمكن الشركات من التنقيب عن البترول في أماكن منافسة لدول الأوبك خاصة في بريطانيا والنرويج وروسيا والبرازيل، كما أنه سيساعد بعض دول أوبك في المضي قدما بالمشاريع التي أجلتها بسبب ارتفاع التكاليف في السنوات الأخيرة، ومن ناحية أخرى فإن الزيادة المتوقعة في أسعار الفائدة الأمريكية سوف تؤدي إلى تشديد الأوضاع المالية في منطقتي الشرق الأوسط، شمال إفريقيا، أفغانستان، باكستان، القوقاز، وآسيا الوسطى، وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة إتباعها نظم سعر الصرف المربوط، بالإضافة إلى إضعاف نمو الائتمان الخاص، ومن المرجح أن يتأخر انتقال هذه التداعيات إلى أسعار الفائدة ببطء انتقال الآثار، وبالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أفغانستان وباكستان، انخفضت قيمة عملات كل من إيران والمغرب وتونس بنسبة من

06 % إلى 13 % مقابل الدولار منذ شهر جوان الماضي، مع انخفاض مقابل في قوة صدمة أسعار البترول المقدرة بالعملة المحلية. (**غزازي، 2019، الصفحات 160-161**)

كما هناك أسباب المتمثلة في: (**لحمش و مداني، 2019، صفحة 54**)

- الأزمة المالية العالمية لعام 2008 م، والتي ألقت بظلالها السلبية على كثير من دول العالم، حيث أدت إلى تراجع الطلب العالمي على الطاقة الموجهة للاستثمار، مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط العالمية في عام 2014 م.
- استمرار الركود الاقتصادي في دول الاتحاد الأوربي نتيجة الأزمة المالية العالمية لعام 2008 .
- استمرار الركود الاقتصادي في الصين: تعتبر الصين ثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية واحد أكبر مستهلكي ومستوردي النفط، حيث تشكل 12 % من الطلب العالمي، وقد عرف هذا الاقتصاد الضخم تراجعا في معدلات النمو الاقتصادي في السنوات الأربعة الأخيرة، حيث وصل في نهاية 2018 م إلى حوالي 7 %، وهذا ما ترك آثار سيئة على أسعار النفط.
- تراجع الطلب الأمريكي على النفط من خارج إقليمها لصالح الإنتاج الداخلي من كل من الغاز الصخري والنفط الصخري، حيث تراجعت واردات أمريكا من النفط من 60 % من إجمالي استهلاكها في عام 2005 إلى 20 % في 2013، وتخطط رقم جديد في عام 2020 م هو 15. % .

الفرع الثاني: أزمة الحصار على قطر.

أولا-بداية الأزمة: (**علي، 2020، صفحة 01**)

انطلقت أزمة حصار قطر بعد يومين فقط من القمة العربية - الإسلامية - الأمريكية التي عقدت في الرياض يومي 20 و 21 أيار / مايو 2017، وحضرها الرئيس الأميركي إلى جانب ممثلي نحو 50 من الدول العربية والإسلامية، وكان هدفها المعلن مواجهة الإرهاب واحتواء إيران.

ففي ليلة 24 أيار / مايو جرى اختراق وكالة الأنباء القطرية ونشرت تصريحات مختلقة منسوبة إلى أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني خلال حفل تخريج طلاب إحدى الكليات العسكرية، واتخذت ذريعة لإطلاق الأزمة؛ أي إنه في غياب سبب للأزمة جرى اختلاق سبب عن سبق الإصرار.

وإثر ذلك، انطلقت حملة إعلامية غير مسبوقة استهدفت قطر، وبلغت ذروتها بإعلان ثلاث دول خليجية هي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين إلى جانب جمهورية مصر قطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر ، وذلك في 5 حزيران / يونيو 2017. تضمنت الإجراءات أيضا إغلاق المنافذ البرية والبحرية والجوية معها، ومنع العبور في أراضيها وأجوائها ومياهها الإقليمية، ومنع مواطنيها من السفر إلى قطر، وإمهال المقيمين والزائرين من مواطنيها فترة محددة لمغادرتها، ومنع المواطنين القطريين من دخول أراضيها وإعطاء المقيمين والزائرين منهم مهلة أسبوعين للخروج. وكانت هذه الإجراءات غير مسبوقة في التعامل بين دول الخليج العربية، أو بينها وبين أي دولة أخرى، بما فيها إيران، حتى في أشد الأزمات التي شهدتها، ما يوحي أن الغرض منها كان إحداث حالة من الصدمة والفزع تدفع قطر مباشرة إلى الاستسلام لمطالب دول الحصار.

ثانيا-أسباب أزمة الحصار على قطر.

يقف وراء الازمة التي تعرضت لها منطقة الخليج العربي في العام 2017جملة من الأسباب، ولعل أهم أسباب هذه الازمة هي: (**الشمري، 2020، صفحة 12_16**)

1. سياسة قطر الخارجية: وقد شهدت قطر انتقاله طوعية للسلطة بتنازل الشيخ (حمد بن خليفة آل ثاني) إلى ابنه الشيخ تميم في حزيران / ٢٠١٣ ، وخلال حكم الامير الشاب الشيخ (تميم بن حمد) دشنت قطر سياسة خارجية أكثر نشاطاً تماشياً مع الاحداث التي يمر بها العالم العربي، إذ عمل على تنشيط دور الإعلام الخارجي ، وتنمية الاستثمارات القطرية في الخارج ، والانخراط المباشر مع الاحداث العالمية، بل ان السياسة الخارجية القطرية قد شهدت في عهده، مواقف مهمة في محاولة لإظهار مدى فاعلية الدور إقليميا وووليا.

2. دور قناة الجزيرة الفضائية: تأسست قناة الجزيرة الفضائية في العام 1996، واتخذت من العاصمة القطرية الدوحة مقراً لها، وتمولها الحكومة القطرية، وعلى الرغم من أصرار الحكومة القطرية على حيادية قناة الجزيرة واستقلاليتها، إلا أن واقع الحال يؤكد بانها من أبرز ادوات القوة الناعمة في سياسة قطر الخارجية، ونتيجة لتأثير قناة الجزيرة على الرأي العام في جميع أنحاء العالم العربي، أصبحت قطر قادرة على التعويض عن نقاط ضعفها الجيوسياسية، والسعي إلى أكبر في السياسة الإقليمية، ومن هنا ركزت قطر على الساحة المصرية وأسست لهذا الغرض قناة (الجزيرة مصر مباشر)، بهدف تعزيز دورها المستقبلي دور في مصر.

3. الدعم القطري للحركات الإسلامية: رحبت قطر بتدفق المصريين المنتمين إلى جماعة الإخوان المسلمين في بداية ستينيات القرن اماضي، وكان من أبرزهم الشيخ (يوسف القرضاوي)، وانحصر نشاطهم في الجانب الخيري والدعوي دون أي جوانب سياسية، فكان ابتعادهم عن اي دور سياسي سبباً في توثيق العلاقات بين الحكومة القطرية وجماعة الإخوان المسلمين، ووفرت قطر الملاذ الآمن للإخوان المسلمين المنفيين، وقدمت لهم الدعم، ووفرت لهم القنوات الفضائية ومنها قناة الجزيرة كمنابر للتعبير عن وجهات نظرهم، وأخذت قطر تراهن على نهوض جماعة الإخوان المسلمين في العالم العربي قبل الربيع العربي بوقت طويل .

4. الموقف القطري من ثروات (الربيع العربي): أحدثت ثورة الربيع العربي صدى كبير في جميع أنحاء العربي، ومع موجة التي اجتاحت العالم العربي منذ العام 2011، عملت قطر على تأكيد نفسها كلاعب إقليمي، وبحكم علاقتها التاريخية بجماعة الإخوان المسلمين، ألقت قطر بثقلها وراء الإخوان المسلمين في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وهي مصر وتونس واليمن وليبيا، ويتضح البعد البراغماتي في السياسة القطرية هو رغبتها في أن تصبح الجمعات التي تقدم لها الدعم المالي والسياسي أصحاب السلطة في الحكومات الجديدة لهذه البلدان مما سيعزز مصالح قطر فيها.

5. دور العامل الاقتصادي: أسهم العامل الاقتصادي بدوره في الازمة الخليجية، لا سيما وان قطر تتمتع بميزة مهمة في مجال الغاز الطبيعي المسال، وقد عملت قطر على توظيف امكاناتها الاقتصادية ووفرتها المالية في تحقيق أهدافها الخارجية ،مما شكل بالنتيجة تقاطعاً واضحا مع التوجهات السعودية الإقليمية بالدرجة الأساس.

الفرع الثاني: أزمة (فيروس كورونا)covid19

أولا-تعريف أزمة فيروس كورونا:

- مرض كوفيد -19، أو مرض فيروس كورونا 2019، هو مرض يسببه نوع جديد (أو مستجد) من فيروسات كورونا أكتشف لأول مرة عندما حدث تفش للمرض في ديسمبر 2019 . وفيروسات كورونا هي عائلة كبيرة من الفيروسات التي يمكن أن تسبب أمراضاً تتراوح ما بين الأمراض الطفيفة، مثل نزلات البرد الشائعة، إلى أمراض أكثر شدة، مثل المتلازمة التنفسية الحادة الشديدة (سارس) ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية . (MERS) ولأن فيروس كورونا المستجد يرتبط بفيروس كورونا المسبب لمرض سارس (SARS - CoV) فقد أطلق عليه اسم فيروس كورونا 2 المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة2 . SARS - CoV - ولم يتأكد المتخصصون بعد من مصدر فيروس كورونا 2 المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة بالضبط، الذي يسبب كوفيد 19، ولكن من المحتمل أنه انتقل إلى البشر من الخفافيش . (**فيروس كورونا وكوفيد19، 2021**)
- فيروس التاجي (كورونا) المستجد هو نوع جديد أو سلالة جديدة من فيروس كورونا تم التعرف عليه لأول مرة في مجموعة من حالات الإلتهاب الرئوي، وقد حظي هذا الفيروس بعدة مسميات مثل: فيروس كورونا الجديد، أو فيروس كورونا المستجد، أو كوفيد 19، أو فيروس كورونا المتحور الجديد، أو فيروس كورونا nCov19 (بالإنجليزية: 201 -nCoV acute respiratory disease؛ حيث سجلت التقارير الأولية لبدء انتشاره في منتصف شهر ديسمبر من عام 2019، وما زالت الحالات المسجلة بالإصابة به في ارتفاع متسارع في مطلع عام 2020، وقد وصل مجموع الإصابات المؤكدة بالفيروس الجديد إلى منذ بدء تفشيه إلى 167,682، وتسبب بوفاة 6,456 فردا، ويجدر بالذكر أن عدد الإصابات خارج الصين بلغ 86,670 إصابة في 156 دولة أخرى حول العالم). (**بوعسكرة، 2021، صفحة 90**)

ثانيا-أبعاد تدعيات جائحة كورونا:

الجدير بالذكر أن جل الاقتصاديات العربية ذات صبغة ريعية، أي تعتمد بشكل شبه كلي على عائدات النفط والمواد الأولية، ولذا فان أي خلل في الأسواق العالمية لتلك السلع سيكون ذا نتائج وخيمة على الأمن الاقتصادي للمنطقة، وبالتالي يمكن القول أن الدول العربية تعرضت لصدمة مزدوجة، الأولى بسبب جائحة كورونا والأخرى نتيجة الانهيار غير المسبوق وغير المتوقع لأسعار النفط.

ووفقا لتقرير صندوق النقد العربي، فان تداعيات انتشار فيروس كورونا على المنطقة العربية منتجلى من خلال عدة قنوات، نظرا لانفتاح الإقتصاديات العربية، خاصة منطقة الخليج، على الإقتصاد العالمي وارتباطها الوثيق بالأسواق المالية العالمية، ولعل اهم تلك القنوات هي: (**طروبيا، 2021، صفحة 18_19**)

1. تعثر صادرات الدول العربية بسبب تراجع الطلب العالمي بما لا يقل عن % 50وينسحب الأثر على كل من الدول المصدرة والمستوردة، وقد زاد من حدة الآثار السلبية تعطل النشاط الاقتصادي في الصين، أكبر الشركاء التجاريين للدول العربية وتستحوذ على 65 % من صادراتها النفطية.

2. تضرر الدول العربية جراء التوقف الجزئي أو الكلي للإنتاج المحلي في عدد من القطاعات الاقتصادية من أهمها السياحة والنقل والتجارة المحلية والبيئية، فضلا عن الصناعات التحويلية.

3. استمرار الإجراءات الاحترازية ضد كورونا سيعمق الفجوة بين الطلب والمعروض النفطي، مما يعني انخفاض أكبر أسعار النفط إلى نهاية سنة 2020.

4. تأثر الدول العربية المستوردة للنفط من تراجع المتحصلات من النقد الأجنبي في ظل انخفاض محتمل لمستويات التصدير نتيجة انتشار فيروس كورونا، ولتحويلات العاملين في الخارج التي تسهم بنسب تفوق 10 % من الناتج في بعض هذه الدول، وهو ما قد يولد ضغوطات على العملات المحلية بالنسبة للدول التي ترتبط بنظم أسعار صرف مرنة.

5. ضغوطات على الموازنات في الدول العربية كمحصلة مجموعة من العوامل التي تتمثل في تراجع متوقع للإيرادات النفطية في الدول العربية المصدرة للنفط.

6. استفحال شبح البطالة الناجمة عن الظروف الاقتصادية السالفة الذكر، مثل البطالة الناتجة عن تأثر القطاع السياحي بفيروس كوفيد19.

7. التأثيرات السلبية للوباء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تسهم بنحو 45 % من الناتج المحلي الإجمالي وبنحو ثلث فرص العمل المولدة في القطاع الرسمي.

خلاصة

من خلال ما سبق نستنتج أن للتجارة الخارجية أو التبادل التجاري الخارجي بين الدول اهمية على المستوى الاقتصادي العالمي، وذلك انها توفر للمجتمعات كل ما تحتاجه من سلع وخدمات والتي لا يمكنها إنتاجها محليا، والتجارة الخارجية العربية هي جزء من التجارة الخارجية العالمية كما أن الأزمات بمختلف أنواعها الاقتصاديه منها والسياسية والصحية تؤثر على الاقتصاد ككل كما تؤثر على التجارة الخارجية.

الفصل الثاني: انعكاسات وتداعيات الأزمات على حركة التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي

تمهيد

تمثل تجربة مجلس التعاون الخليجي، أهم النماذج البارزة في ظاهرة التكامل الاقتصادي، والذي يضم ست دول وهي المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، الكويت، وسلطنة عمان، حيث كان الهدف الأساسي من إنشاء مجلس التعاون الخليجي، هو الوصول إلى أسمى درجات التكامل الاقتصادي، وذلك من خلال المسار الذي انتهجته الدول الست منذ البداية، من خلال جملة من السياسات وكذا الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في مختلف المجالات، وتطوير التجارة الخارجية كونها عنصر أساسي ومهم في تحقيق الأهداف المنشودة للمجلس، حيث تلعب التجارة البينية والخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي.

ومن خلال ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: الإطار النظري لدول مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الثاني: انعكاسات الأزمات (محل الدراسة) على حركة التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي

المبحث الأول: الاطار النظري لدول مجلس التعاون الخليجي.

يعد مجلس التعاون الخليجي واحدا من أهم التجمعات العربية المعاصرة، حيث يضم أهم ست دول مصدرة للنفط في شبه الجزيرة العربية.

المطلب الأول: نشأة ودوافع تأسيس مجلس التعاون الخليجي.

الفرع الأول: نشأ مجلس التعاون الخليجي.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أو كما يعرف باسم مجلس التعاون الخليجي، هو منظمة إقليمية سياسية واقتصادية عربية مكونة من ست دول أعضاء تطل على الخليج العربي ، هي الإمارات والبحرين والسعودية وسلطنة عمان وقطر والكويت. تأسس المجلس في 25 مايو 1981 بالاجتماع المنعقد في الرياض بالمملكة العربية السعودية، وكان كل من الشيخ جابر الأحمد الصباح والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان من أصحاب فكرة إنشائه. جميع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي هي دول ملكية، ثلاث دول نظام حكمها ملكي دستوري، وهي قطر والكويت والبحرين، ودولتين نظام حكمها ملكي مطلق وهي المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، ودولة نظام حكمها ملكي اتحادي وهي الإمارات العربية المتحدة. في عام 2011 اقترح الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود في القمة الخليجية الثانية والثلاثين تحويل مجلس التعاون الخليجي إلى اتحاد خليجي والتنسيق فيما بينها سياسيا وعسكريا واقتصاديا . إلا أن الفكرة لم تطبق.) **الأسس مجلس التعاون دول الخليج لدول الخليج العربية(2020 ,**

لم يكن قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1981، وليد لحظته إذ دفعته إلى حيز الوجود الظروف الإقليمية والدولية التي تفاقمت أحداثها في أواخر السبعينيات من القرن الماضي، وهو ما استوجب من حكومات الدول الخليجية اتخاذ خطوات عاجلة ومدروسة واجتماعات متلاحقة لبلورة إطار عمل جماعي قابل للتطبيق، لأنه ربما يحقق الرغبة المتجذرة في نفوس أبناء هذه المنطقة منذ قرون عديدة في الوحدة والعمل المشترك ، وينظم التعاون السابق بينها ، وفي الوقت نفسه يحقق حمايتها من التهديدات والتحديات المشتركة التي تواجهها ، ويحفظ الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية للعالم أجمع .واستناداً إلى نجاح تجربة الإمارات العربية المتحدة التي تمت عام 1971 ، وجه الشيخ جابر الأحمد الصباح في أيار 1976 عندما كان ولياً للعهد ورئيساً لمجلس الوزراء الكويتي ، الدعوة إلى إنشاء وحدة خليجية بهدف تحقيق التعاون في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والإعلامية ، وإيجاد نوع من الوحدة والاتحاد القائمين على أسس سليمة ومتينة لمصلحة شعوب هذه المنطقة واستقرارها. (**الشمري، 2012، صفحة 41**)

الفرع الثاني: دوافع تأسيس مجلس التعاون الخليجي

ولقد برزت عدة عوامل دفعت دول الخليج العربي لتبني فكرة انشاء هذا التكتل السياسي الاقتصادي، منها عوامل داخلية خاصة بالدول الخليجية، وعومل خارجية اقليمية ودولية، وسنوضح كل منها:

1. العوامل الداخلية: وهي متمثلة في التشابه الكبير في التأريخ الثقافة الموقع الجيوستراتيجي، والقوة المادية إلا وهي النفط المصدر الأساسي للدخل في الخليج. فضلا عن، تشابه الأنظمة السياسية وتجانس السلالات الحاكمة، والاعتماد على العمالة الوافدة هي من الأسباب التي ساعدت وعجلت بتأسيس مجلس التعاون الخليجي.

الى جانب ذلك كان التشابه في المشاكل التي تعاني الدول الست حافزا لتوحيد جهودهم في حلها بواسطة مؤسسة موحدة بينهم، ونستطيع اجمال تلك المشاكل بالتالي: (**وفيق، 2020، صفحة 03**)

- زيادة تدفق العمالة الوافدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، ولاسيما العمالة الآسيوية والعمالة غير العربية، لمواجهة النقص في عدد العمالة المحلية .
- قلة مصارف التسويق في كل دولة من دول المجلس على حدة، والحاجة إلى سوق تضم الدول الست
- القيود الجغرافية التي تعاني منها بعض دول مجلس التعاون الخليجي، إذ إن صغر مساحة بعض الدول يجعل من الصعوبة عليها القيام بمفردها الدفاع عن أراضيها كما إن ضيق مساحة بعض الدول يجعل من الصعب استعمال طائرات متقدمة دون اختراق المجال الحيوي للدول.

2. العوامل الخارجية: الإضافة إلى العوامل المحلية التي لعبت دورا أساسيا الدفع نحو قيام مجلس التعاون، فإن عددا من العوامل الخارجية أسهمت في تسريع الخطى، ومثلت دوراً في تصورات مؤسسي مجلس التعاون لدول الخليج العربية ورسم برامجه ومن الممكن تلخيص تلك العوامل بما يلي : (بوشول، 2009، صفحة 37)

- **واقع التكامل الاقتصادي العربي:** اتجهت الأقطار العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى التعاون الاقتصادي فيما بينها، حيث عقدت عدة اتفاقيات ثنائية وجماعة ، وفي سنة 1957 وافق المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية على عقد اتفاقية للوحدة الاقتصادية بين هذه الأقطار ، وفي سنة 1964 وافق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على إنشاء السوق العربية المشتركة وأخذ الجهد العربي يتجه نحو القيام بمشروعات مشتركة من أجل تحقيق أهداف إنمائية أو تجارية.
- **الثورة الإيرانية (يناير 1979)** . لقد كانت الأوساط الغربية تراهن على شاه، طالما كان يبدو بمثابة رمز الاستقرار على الرغم من ذلك أخذ النظام الإيراني منذ عام 1978 يتعثر، وأخذت سلطة الشاه تتفتت تحت وطأة الثورة التي كان يقودها آية الله الخميني، وهكذا في الأول من فبراير قامت الجمهورية الإسلامية الإيرانية . وبعد أن ارتاحت دول الخليج إلى الإطاحة بذلك الذي يكون " شريطا " للمنطقة صار عليها منذ ذلك الحين أن تواجه نظاما إسلاميا يعتمد على شيعة مسيسة ، وثورية " ، وقد يغير من الوضع الراهن ويزرع بذور عدم الاستقرار داخل النظم الاجتماعية التقليدية لدول الخليج . وتعتبر الثورة الإسلامية في إيران نسفت ركيزة أساسية من ركائز الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج بأسرها، ودمرت ضلعا مهما في العديد المخالفات العسكرية والترتيبات الأمن التي أقامتها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط منذ الخمسينات فضلا عن الحساسية غير العادية التي يتمتع بها الموقع الإيراني في الخطط الأمريكية الرامية إلى تطويق الاتحاد السوفياتي والضغط عليه من هذه القواعد التي تقع على مقربة مباشرة من أراضيه. **(بوشول، 2009، صفحة 38)**
- **الحرب الإيرانية – العراقية** (سبتمبر على الرغم من أن الحرب قد بدأت بقرار عراقي يوم 22 سبتمبر 1980، إلا أن الأعمال العسكرية المتبادلة والتدخل في الشؤون الداخلية والحرب الدعائية بدأت قبل ذلك لقد أحدثت الثورة الإيرانية خللا في توازن القوى الإقليمية بين إيران والعراق بسبب ما حدثته.

لقد خلقت الثورة الإيرانية – العراقية مأزقا لدول الخليج الأخرى ، فهل تساند العراق الذي أحدث اختلالات في بنية القوى لصالحه في ظل التداعيات الداخلية في إيران، أم تساند إيران التي بدت أضعف عسكريا، لكنها تمثل تهديد إيديولوجيا للنظم الحاكمة في تلك الدول وشرعيتها. واستقر موقف دول الخليج العربية النفطية على الخيار الأول لأنه

كان ينسجم مع طبيعة العلاقة مع العراق كدولة عربية ، لأنه يؤمن الدول نوعا من الغطاء الدفاعي ضد نظام طهران ، وضد الترعة التوسعية السوفياتية في المنطقة. (**بوشول، 2009، صفحة 39**)

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي.

يتكون مجلس التعاون الخليجي من الأجهزة الرئيسية التالية: (**طراد، 2013، صفحة 74_75**)

1. المجلس الأعلى: وهو السلطة العليا، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء ورئاسة دورية، ويعقد دورة عادية كل سنة وتعتبر اجتماعاته قانونية بحضور ثلثي الأعضاء، ويقوم نظام التصويت فيه على التفرقة بين المسائل الموضوعية التي تتطلب اجماعا لأعضاء المشتركين في التصويت، والمسائل الاجرائية التي يكتفي فيها بالأغلبية ويضع المجلس الأعلى السياسة العليا لمجلس التعاون الخطوط الأساسية التي ينبغي له السير عليها، وينظر في التقارير والدراسات والتوصيات التي يرفعها إليه المجلس الوزاري تمهيدا لاعتمادها وهو الذي يعين الأمين العام، ويقر النظام الداخلي، ويصادق على الموازنات، وينشئ اللجان ويضع أنظمتها.

2. هيئة تسوية النزاعات: تتخذ من الرياض مقرا لها، وتشكل من إفراد ينتمون إلى الدول الأعضاء غير الأطراف في النزاع وتختص الهيئة في النظر في ما يحيله إليها المجلس من منازعات بين الدول الأعضاء، أو من خلافات حول تفسير أو تطبيق النظام الأساسي لمجلس التعاون، وتصدر توصياتها، أو فتواها وفقا لأحكام النظام الأساسي لمجلس التعاون وأحكام القانون والعرف الدوليين ومبادئ الشريعة الاسلامية، وتلرفع تقاريرها بشأن الحالة المطروحة إلى المجلس الأعلى لاتخاذ ما يراه مناسبا.

3. المجلس الوزاري: يتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى، ويعقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الاعضاء، وتنقسم اختصاصات المجلس الوزاري إلى نوعين: (**وفيق، 2020، صفحة 12**)

- **الأول:** هو ما لايملك فيها المجلس سلطة اتخاذ قرار نهائي، بل يتقدم باقتراح أو توصية مثل اقتراح السياسات وإصدار الدراسات والعمل على تشجيع وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات.
- **الثاني:** ما يملك فيها المجلس سلطة اتخاذ قرار نهائية مثل تعيين المساعدين لمدة ثلاث سنوات بالتشاور مع الامين العام ووضع النظام الداخلي للمجلس الوزاري وللأمانة العامة واعتماد تقارير الأمين العام.

4. الأمانة العامة: وتختص الأمانة العامة في اعداد الدراسة الخاصة بالتعاون والتنسق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك، وإعداد تقارير دورية عن أعمال المجلسين الأعلى والوزاري، ومتابعة تنفيذ القرارات وإعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري والتحضير للإجتماعات وإعداد جدول أعمال ومشروعات القرارات للمجلس الوزاري، ويتألف الجهاز الاداري للأمانة العامة ما يأتي: (**وفيق، 2020، صفحة 12_13**)

- **أمين العام:** يعنيه المجلس الأعلى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.
- **ثلاثة إمناء مساعدين:** للشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية ورئيس بعثة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في بروكسل، ويعينهم المجلس الوزاري بترشيح من الأمين العام لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

- **مديرين عامين قطاعات:** الأمانة وبقية الموظفين، ويتم تعينهم من قبل الأمين العام.

المطلب الثالث: أهداف مجلس التعاون الخليجي وخصائصه الاقتصادية.

الفرع الأول: أهداف مجلس التعاون الخليجي.

تحمل المادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون أهداف مجلس التعاون على النحو التالي:

-تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.

-تعميق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين في ذلك الشؤون التالية: (**طراد، 2013، صفحة 73_74**)

- الشؤون الاقتصادية والمالية.
- الشؤون التجارية والجمارك والموصلات.
- الشؤون العلمية والثقافية.
- الشؤون الاجتماعية والصحية.
- الشؤون الاعلامية والسياحية.
- الشؤون الشريعية والادارية.

لاحظ أن الاهداف الاقتصادية لمجلس التعاون قد حددت بشكل واضح، اما الاهداف السياسية والأمنية فقد ذكرت بشكل عام، فلم يذكر رغبة دول مجلس التعاون الخليجي بتأسيس مؤسسة عسكرية للدفاع المشترك ضد الأخطار الخارجية على الرغم من تأكيد البيان الختامي للمجلس على أن (أمن المنطقة واستقرارها هو مسؤولية شعوبها ودولها وإن مجلس التعاون يعبر عن مسؤولية الدول الاعضاء وحقها في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها) إلا إن هذا الموقف لم يكن موجه إلى كل القوى العالمية فقد كانت دول مجلس التعاون الخليجي مستعدة لأي تدخل امريكي لحماية المنطقة شرط إلا يكون ذلك على وفق اتفاقيات تلزم دول مجلس التعاون الخليجي الدخول في صراعات دولية وقد استطاعت الولايات المتحدة الامريكية من خلال التحالف مع دول مجلس التعاون الخليجي فرض حمايتها على منطقة الخليج العربي طوال المدة 1980 حتى 1988 أي مدة حكم الرئيس الامريكي الاسبق رونالد ريغان وبهذا استطاعت دول مجلس التعاون الخليجي تأمين حماية أمنها واستقراها الداخلي والخارجي .(**وفيق، 2020، صفحة 6**)

الفرع الثاني: خصائص اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي.

تعد دول مجلس التعاون الخليجي من أكثر اقتصاديات العالم انفتاحا على العالم الخارجي ما يلي: (**منزلاوي، صفحة 58**)

- هذه الدول تنتج نفط الخام الذي يمثل المكون الرئيسي لصادراتها وإيراداتها والناتج المحلي الاجمالي لها، وتصدر غالبيته إلى بقي دول العالم وبخاصة الصناعي.
- تحمل هذه الدول مقابل عائدات النفط على حاجتها من السلع الرأسمالية والوسيطية والاستهلاكية.
- نظرا لقلة السكان هذه الدول، فإنها تعتمد كذلك على العالم الخارجي في الحصول على جميع المهارات البشرية اللازمة لتنفيذ مشروعاتها التنموية.

- إزداد اعتماد هذه الدول على العالم الخارجي منذ بداية السبعينات، نظرا لارتفاع أسعار النفط وتزايد ايراداته، مما ساعدها على البدء في تنفيذ كثير من المشروعات التنموية، وفي مقدمتها مشروعات البنية الأساسية، التي تم استيراد الغالبية العمى من مكوناتها من بقية دول العالم.

المبحث الثاني: انعكاسات الأزمات (محل الدراسة) على حركة التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي.

إن التجارة الخارجية من أهم القطاعات في الاقتصاد والتي يمكن أن تلعب دورا مهما في التنمية الأقتصادية رغم هذا فهي تتأثر بكل ما يمر به الاقتصاد من تحولات وأزمات مختلفه

المطلب الأول: أداء التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي.

والجدول الآتي يبين حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي.

جدول رقم12: يوضح حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون والعالم الخارجي

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الإمارات	403.6	485.2	476.7	483.4	424113.4	433.5	366.0
البحرين	43.9	33.1	27.7	32.9	23366.6	22.1	19.8
السعودية	516.3	378.2	323.7	356.4	388950.9	376.2	279.5
عمان	84.2	64.6	50.6	60.4	55898.6	52.5	33.7
قطر	157.1	109.9	89.4	94.4	11369.4	98.4	73.8
الكويت	31.7	85.1	76.7	88.6	97083.8	88.4	61.4
مجلس التعاون	13335.8	1018.2	928.5	995.5	1100782.6	10171	840.7

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي

من خلال الجدول نلاحظ انخفاض قيمة التبادل التجاري لدول مجلس الخليج بنسبة 23.8%في عام 2015م لتبلغ 1018.2 مليار دولار مقارنة بـ1335.8 مليار دولار في عام 2014م، حيث تراجعت قيمة الصادرات السلعية بنسبة 35.6% لتبلغ حوالي554.1 مليار دولار في عام2015 م مقارنة مع نحو 860.2 مليار دولار في 2014م، كم انخفضت قيمة اجمالية الواردات السلعية بنسبة 2.4% لتبلغ 464.1 مليار دولار خلال عام 2015م، مقارنة بنحو 475.6 مليار دولار خلال عام 2014م وهذا راجع الى ان دول مجلس التعاون تأثرت باستمرار.

انخفاض أسعار النفط فقد واجهت دول مجلس التعاون الخليجي تحديات اقتصادية كثيرة نتيجة التراجع الحاد والمتواصل في أسعار النفط العالمية، لاسيما منذ منتصف العام 2015م.

كما تظهر إحصاءات التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون نموا في قيمة التبادل التجاري السلعي مع العالم الخارجي بنسبة 7.2% خلال العام 2017م ليبلغ نحو 995.5 مليار دولار أمريكي مقارنة بـ928.4 مليار دولار أمريكي في العام 2016م، وسبب الانخفاض في عام 2016 راجع للأزمة السياسية التي تتمثل في حصار قطر حيث سبب هذا الحصار في تراجع حجم المبادلات التجارية بين دول مجلس التعاون الخليجي والعالم الخارجي.

وفي العام 2017و2018 سجلت المؤشرات تحسنا على مستوى حجم التبادل التجاري مقارنة بعام 2016م، شهدت حركة التجارة الخارجية السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2020 انخفاضا حيث بلغت 840.7

مليار دولار، مقارنة بـ10310 مليار دولار أمريكي في عام 2019م وبنسبة انخفاض بلغت 21.5% وسبب الانخفاض التداعيات التي فرضتها جائحة كورونا.

جدول رقم13: قيمة الصادرات والواردات من 2014-2020

الوحدة مليار دولار أمريكي

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصادرات	860.7	554.1	468	537.8	656.5	612.06	438.5
الواردات	475.0	464	460	457	444.1	458.9	395.6

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات صندوق النقد العربي

والشكل الآتي يلخص معطيات الجدول:

الشكل رقم01: تغير الصادرات والواردات لدول مجلس التعاون الخليجي2014-2020

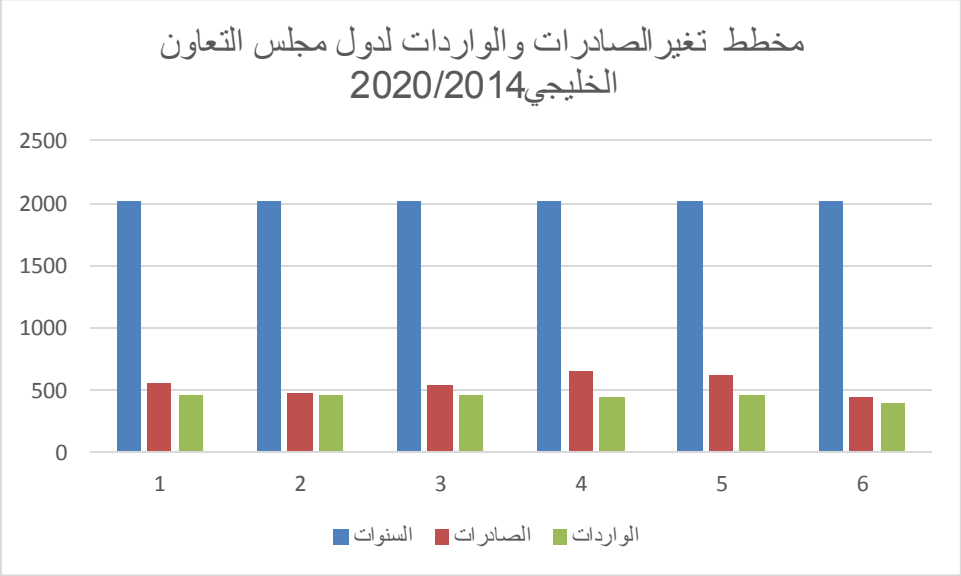

من خلال الجدول نلاحظ تراجع قيمة إجمالي الصادرات السلعية بنسبة 35.6%، لتبلغ حوالي 554.1 مليار دولار في عام 2015م، مقارنة مع نحو 860.2 مليار دولار في عام 2014م، كما انخفضت إجمالي الواردات السلعية بنسبة 2.4% لتبلغ حوالي 464.1 مليار دولار أمريكي، خلال عام 2015 مقارنة بنحو 475.6 مليار دولار خلال عام 2014م.

كما تشير معطيات الجدول انخفاض الصادرات السلعية بمعدل 12% خلال عام 2016لتبلغ حوالي 468 مليار دولار أمريكي. وتراجع إجمالي الواردات السلعية بمعدل 7.6% خلال سنة 2016م وهذا الانخفاض جاء نتيجة

تباطىء النمو في العديد من الاقتصادياتالكبرى وتراجع أسعار المواد الأولية وبالتالي تراجع الانفاق العام في دول مجلس الخليج.

في عام 2017 نلاحظ نمو قيمة إجمالي الصادرات السلعية لمجلس التعاون بمعدل 14.9% وتراجع إجمالي الواردات السلعية بمعدل 0.6% خلال نفس العام، حيث بلغ إجمالي الصادرات السلعية لمجلس التعاون 537.8 مليار دولار أمريكي مقارنة مع 468 مليار دولار أمريكي لعام 2016م.

نلاحظ ارتفاع قيمة إجمالي الصادرات السلعية لمجلس التعاون في العام 2018 بمعدل 22.6%، حيث بلغ إجمالي الصادرات السلعية لمجلس التعاون نحو 652.5 مليار دولار أمريكي مقارنة مع 537.8 مليار دولار أمريكي لعام 2017م، كما عرفت القيمة الإجمالية للواردات السلعية بنسبة 2.3% لتبلغ نحو 444.1 مليار دولار أمريكي خلال العام 2018م، 457 مليار دولار أمريكي خلال العام 2017م. ونتيجة هذا الانخفاض في الواردات هو تراجع مستويات الانفاق العام على أثر تراجع أسعار النفط.

كما بلغ إجمالي الصادرات السلعية لدول المجلس ما قيمته 438.5 مليار دولار أمريكي خلال العام 2020، فقد عرفت قيمة الصادرات انخفاضا بلغت نسبته 28.4% مقارنة بعام 2019 الذي بلغت فيه 612.06 مليار دولارأمريكي، في حين سجلت إجمالي الواردات السلعية انخفاضا بنسبة 12.5% حيث بلغت قيمتها 395.6 مليار دولار أمريكي سنة 2020 مقارنة بالعام 2019 بلغت قيمتها 458.9 مليار دولار أمريكي.

المطلب الثاني: اتجاه التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي والهيكل السلعي للصادرات والواردات.

الفرع الأول: الهيكل السلعي لصادرات وواردات دول مجلس التعاون الخليجي

الشكل رقم (02) التركيب السلعي لصادرات 2014

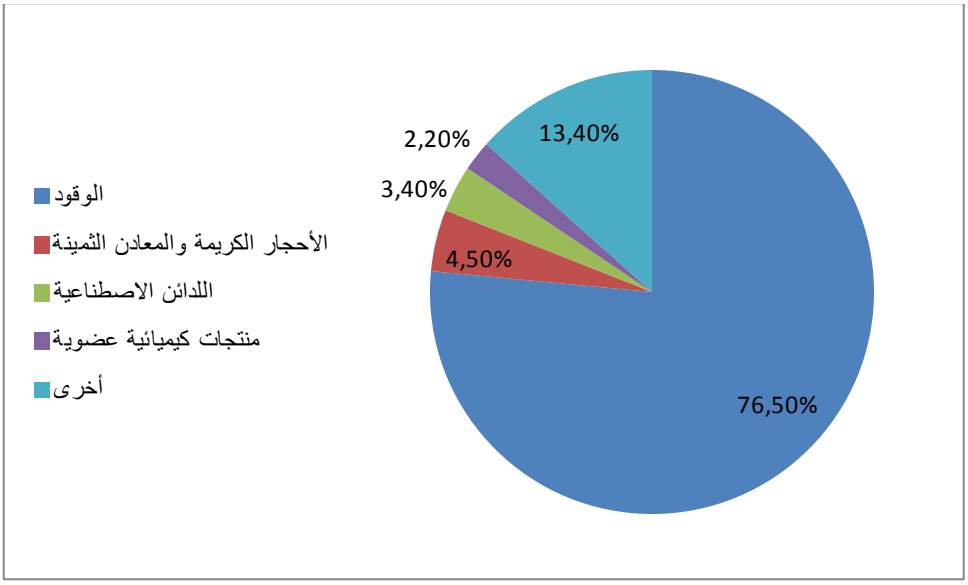

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي

الشكل رقم (03) التركيب السلعي لصادرات 2017

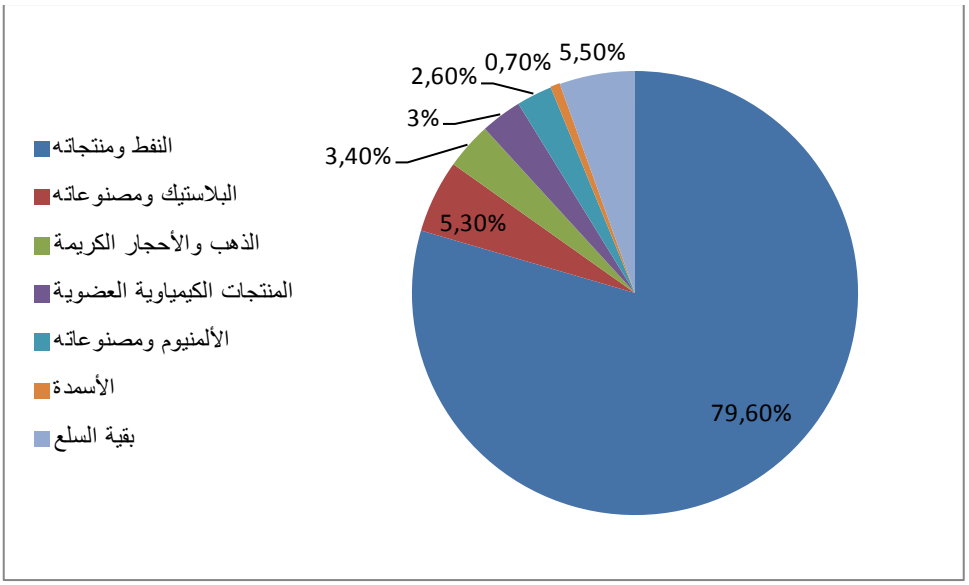

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي

من خلال الشكل رقم (02-02) نلاحظ أن صادرات الوقود احتلت النصيب الأكبر من اجمالي الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة (76.5)% وتليها في المرتبة الثانية الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة بنسبة (4.5)% وتليها اللدائن الاصطناعية والمنتجات الكيميائية العضوية بنسبة (3.4)% و(4.2)% على التوالي وشكلت الصادرات الأخرى ما نسبة (13.4)%.

ومن خلال الشكل رقم (02-03) فنلاحظ أن أيضا أن حصة النفط ومنتجاته أخذت حصة الأسد من اجمالي الصادرات للدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة (79.6)% ثم تليها في المرتبة البلاستيك ومصنوعاته بنسبة (5.3)% ثم تليها كل من الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة والمنتجات الكيمياوية العضوية والالمنيوم ومصنوعاته والأسمدة بنسبة (3.4%)، (3.0%)، (2.6%)، (0.7%) على التوالي وشكلت الصادرات الأخرى ما نسبته (5.5%).

وعلى مستوى الواردات السلعية:

الشكل (04) الهيكل السلعي للواردات 2014

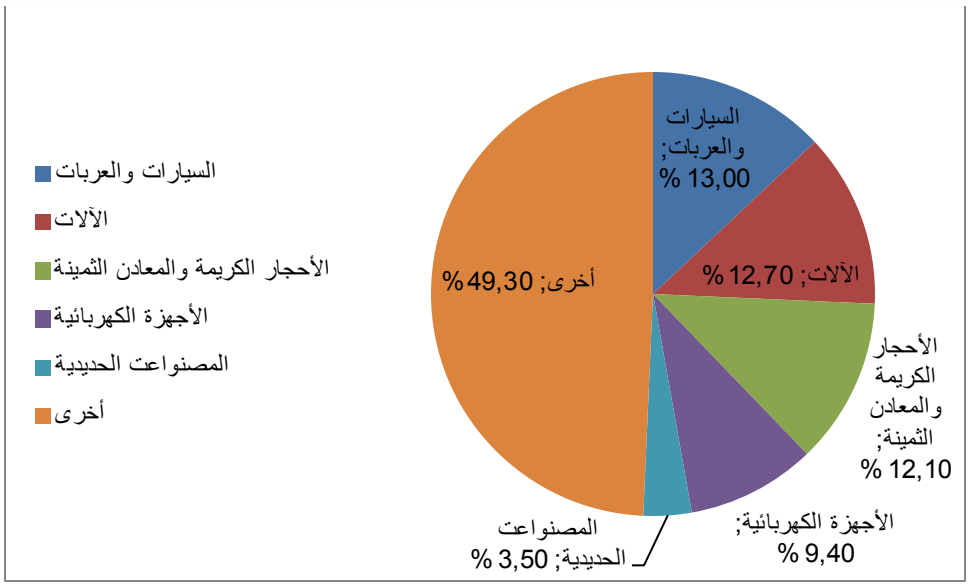

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي GCC STAT

الشكل (05): الهيكل السلعي للواردات 2017

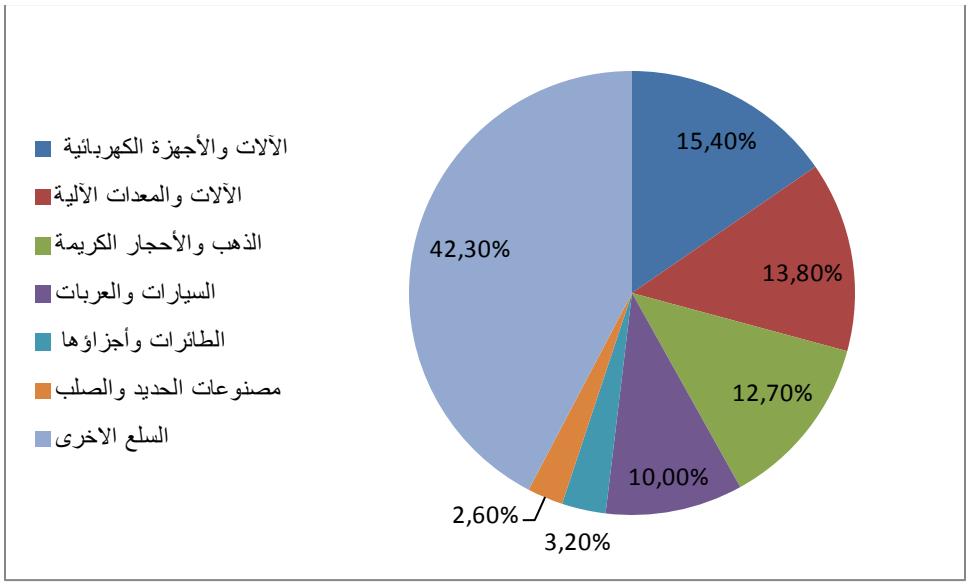

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على احصائيات مركز الاحصاء الخليجي GCC STAT

وفيما يخص الهيكل السلعي لواردات دول مجلس التعاون الخليجي ومن خلال الشكل رقم (04-02) نلاحظ أنه احتلت السيارات والعربات المرتبة الأولى من إجمالي الواردات السلعية بنسبة (13.0%) وفي المرتبة الثانية الآلات بنسبة (12.7%) ثم تليها الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة بنسبة (12.1%) والاجهزة الكهربائية بنسبة (9.4%) ثم المصنوعات الحديدية بنسبة (3.5%) أما الواردات الاخرى فشكلت ما نسبته (49.3%).

ومن خلال الشكل رقم (05-02) فنلاحظ أنه قد استأثرت الآلات والأجهزة الكهربائية المرتبة الأولى بنسبة (15.4%) من إجمالي واردات دول مجلس التعاون وتليها في المرتبة الثانية الآلات والمعدات الآلية بنسبة (13.8%) ثم

الذهب والأحجار الكريمة بنسبة (12.7)% ثم السيارات وعربات الطائرات وأجزاؤها، ومصنوعات الحديد والصلب بنسبة (10.0%)، (3.12%)، (2.6%) على التوالي:

ومن خلال كل ما سبق نستنتج أن التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي تعتمد بشكل أساسي في صادراتها على النفط ومنتجاته مما جعل من اقتصادياتها رجعية بدرجة أولى الأمر الذي يؤذي إلى تأثرها السريع والكبير لأي عارض يطرأ على هذا المورد الطبيعي (النفط).

الفرع الثاني: أهم الشركاء التجاريين في الصادرات والواردات لدول مجلس التعاون الخليجي.

1. أهم الشركاء التجاريين الأساسيين (2014/2015):

أظهرت البيانات انخفاض قيمة الصادرات الى الصين والهند وبلجيكا وإيران خلال عام 2015م بنسب 16.1% و8.6% و8.2% و6.3% على التوالي مقارنة بعام 2014. بينما ارتفعت قيمة صادرات دول المجلس الى الولايات المتحدة الأمريكي والعراق بنسب بلغت 14.1% و0.4% على التوالي مقارنة بعام 2014 فقد ارتفعت قيمة الصادرات دول المجلس المتجهة الى العراق وبلجيكا بنسب بلغت 67.7% و8%على التوالي بينما انخفضت قيمة الصادرات المتجهة الى الهند وإيران والصين خلال عام 2014م بنسب 18.9% و5.5% و1% على التوالي مقارنة

والشكل التالي يلخص معدلات تغير الصادرات مع أهم الشركاء التجاريين بين عامي 2014- 2015 معدل تغير الصادرات السلعية مع أهم الشركاء التجاريين بين عامي 2014م-2015م.

حصص الشركاء التجاريين في إجمالي الصادرات السلعية لدول المجلس خلال سنة 2014-2015م.

فقد حافظت حصة الصادرات السلعية على صدارتها في الشركاء التجاريين للصادرات لدول المجلس بحصة بلغت 25.9% من إجمالي الصادرات خلال عام 2015. تلتها الهند بنسبة 8.5% وإيران بنسبة 5.8% والصين بنسبة 5.7% والعراق بنسبة 4.3%، والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 3.3% وبلجيكا بنسبة 3.1%، وباقي دول العالم 43.4%.

وعلى صعيد الواردات السلعية لدول مجلس التعاون من أهم الشركاء التجاريين الرئيسيين خلال عام 2015، فقد انخفضت الواردات السلعية بنسبة 1.7% لتبلغ نحو 460.1 مليار دولار، مقارنة بواردات العام السابق البالغة نحو 468.2 مليار دولار، فقد تراجعت الواردات من اليابان وألمانيا بنسب بلغت 6.7% و1.3% على التوالي بينما ارتفعت واردات دول المجلس من الصين بنسبة 5% والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 2.5% والهند بنسبة 2.1% وكوريا الجنوبية بنسبة 1.4%.

إنما في عام 2014م فقد عرفت الواردات ارتفاعا من معظم الشركاء الرئيسيين حيث ارتفعت واردات دول المجلس من الصين بنسبة 18.3% وألمانيا بنسبة 8.5% واليابان بنسبة 7.7% والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 0.1%بينما تراجعت الواردات من الهند بنسبة 10.8%.

أما فيما يتعلق بحصص الشركاء التجاريين من الواردات السلعية لدول المجلس خلال العام 2015/2014 فقد بلغت نسبة واردات دول المجلس من الصين 12.8% تلتها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 11.3% ولكل من

ألمانيا والهند واليابان وكوريا الجنوبية 6.4%، 6.2%، 5.9%، 3.9%، على التوالي يلخص حصص الشركاء التجاريين في واردات دول المجلس التعاون.

الشكل رقم:06 نسب حصص الشركاء التجاريين الاساسيين 2014–2015 من التبادل التجاري لدول المجلس التعاون.

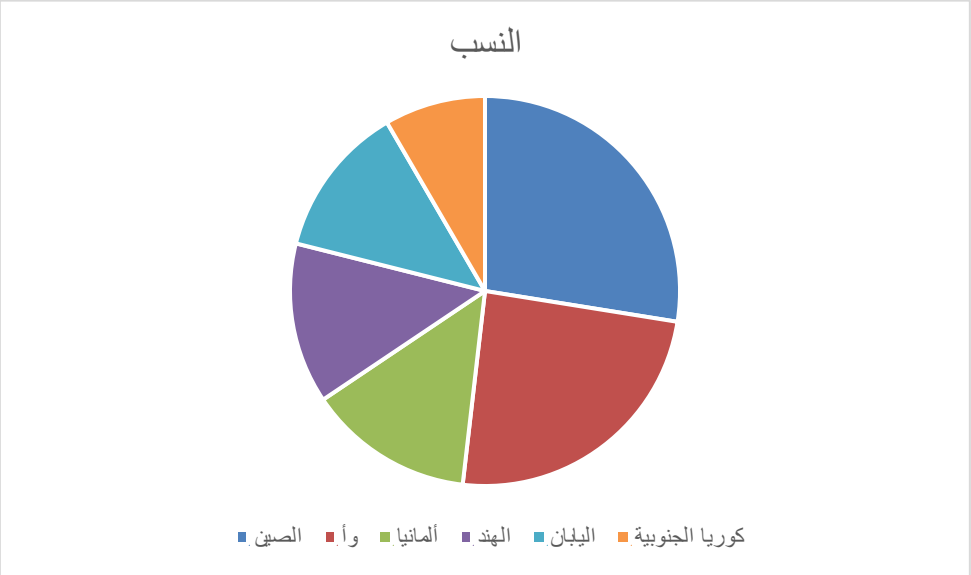

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على تحليل المعطيات

2. أهم الشركاء التجاريين الأساسيين 2017/2016

اتجهت دول مجلس التعاون الخليجي (مجتمعة أو كل دولة على حدة) على مدى العقدين الماضيين إلى تنويع سياساتها الخارجية عبر توجيه المزيد من الاهتمام نحو دول جنوب شرق آسيا (الصين، واليابان، وكوريا الجنوبية، ورابطة دول جنوب شرق آسيا التي تُعرف برابطة الآسيان) ، أو ما بات يُصطَلح على تسميته "التوجه شرقًا" انسجامًا مع التحولات الدولية والإقليمية. ولعل هذا الاهتمام يُعزَى إلى عاملين رئيسيين، الأول: كبح جماح الضغوط السياسية الغربية، خصوصًا الأميركية منها، التي انبثقت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001، وتواصلت بعد غزو العراق، وصولًا حتى فترة رئاسة أوباما. العامل الثاني: فرضه صعود اقتصادات الشرق نتيجة انتقال ثقل الاقتصاد العالمي نحو آسيا، مترافقًا مع تنامي الطلب على إمدادات الطاقة. في سياق هذا التحول، أصبحت دول جنوب شرق آسيا (بخاصة دول مثل اليابان، والصين، وكوريا الجنوبية) أهم شريك اقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة أو كلًّا على حدة؛ حيث مثَّلت التجارة، التي ترتكز في معظمها على النفط الخام، والغاز الطبيعي المسال، ومنتجات البتروكيماويات، العمود الفقري للروابط الاقتصادية المتنامية بين الطرفين. (مركز الجزيرة للدراسات، دول الخليج والتوجه شرقا: بين تنويع الشراكات وتداعيات الأزمة الخليجية) (**الاحصائي، 2018، صفحة 11**)

إحتلت اليابان المرتبة الأولى من بين اهم الشركاء التجاريين لمجلس التعاون من حيث إجمالي الصادرات السلعية، حيث شكلت ما نسبته 13% من إجمالي الصادرات السلعية لمجلس التعاون في عام 2017، واحتلت اليابان أيضا المرتبة الأولى أيضا المرتبة الأولى من بين أهم الشركاء التجاريين لمجلس التعاون الخليجي، في الصادرات السلعية وطنية المنشأ لعام 2017 بنسبة 15.7 %، من قيمة إجمالي الصادرات السلعية وطنية المنشأ من دول مجلس التعاون الخليجي إلى الأسواق العالمية لعام 2017 واحتلت الصين المرتبة الثانية بنسبة 12.5% من إجمالي الصادرات السلعية لدول مجلس التعاون الى الأسواق العالمية، تليها الهند وكوريا الجنوبية الولايات المتحدة وسنغافورة بنسبة 11.4%، 9.6%، 6%، 5.5%، على التوالي، تشكل هذه الدول أكبر المستوردين للنفط الخام والغاز الطبيعي من دول مجلس التعاون.

شكل رقم07: التوزيع النسبي لأهم الشركاء التجاريين لمجلس التعاون في إجمالي الصادرات السلعية 2017/2016

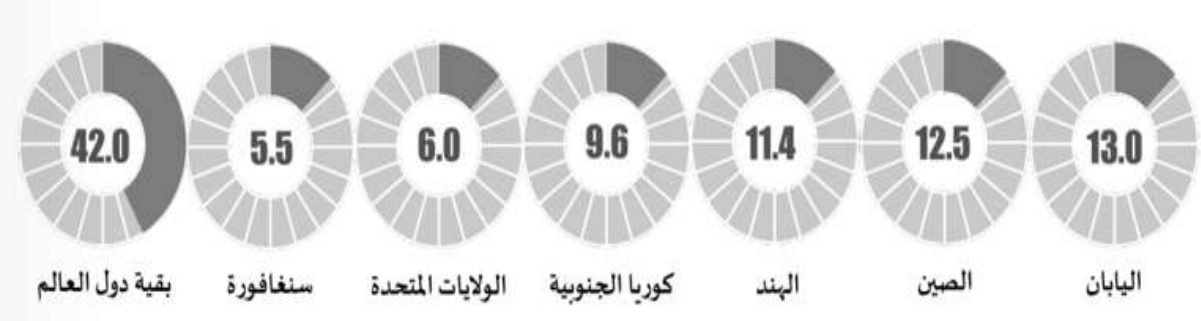

المصدر: (الاحصائي، 2018، صفحة 21)

الشكل رقم08: نسب حصص الشركاء التجاريين الاساسيين 2016-2017 لإجمالي الصادرات.

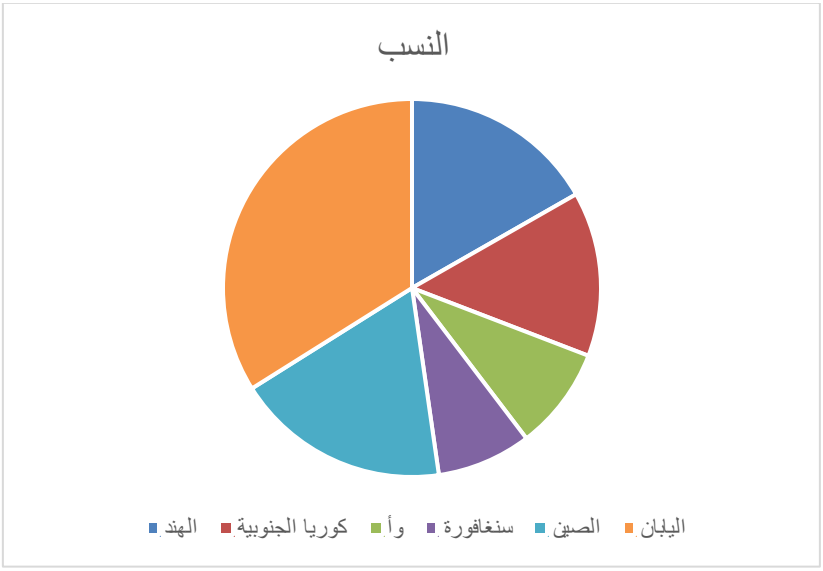

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على معطيات المركز الاحصائي

- **أهم الشركاء التجاريين لمجلس التعاون في إجمالي الواردات السلعية:**

احتلت الصين المرتبة الأولى من بين أهم الشركاء التجاريين لدول مجلس التعاون في إجمالي الواردات السلعية لعام 2017م حيث شكلت ما نسبته 18.1% من قيمة إجمالي الواردات السلعية لدول مجلس التعاون من الأسواق العالمية فيما جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية بنسبة بلغت 11.4%، من إجمالي الواردات السلعية لدول مجلس التعاون للعام 2017/2016م تليها الهند وألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية بنسبة 6.9%، 5.6%، 5.5%، 3.6%، على التوالي من قيمة إجمالي الواردات السلعية لدول مجلس التعاون من الأسواق العالمية. (**الاحصائي، 2018، صفحة 11**)

الشكل رقم09: التوزيع النسبي لأهم الشركاء التجاريين لمجلس التعاون لإجمالي الواردات السلعية(2017/2016)

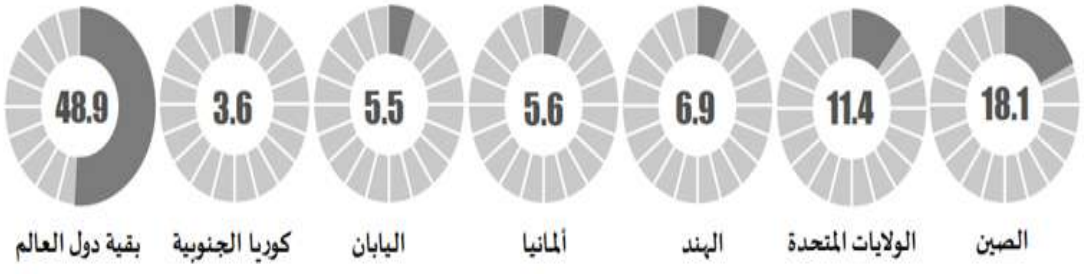

المصدر: (الاحصائي، 2018، صفحة 24)

الشكل رقم10: النسب لحصص لأهم الشركاء التجاريين لمجلس التعاون في مؤشر إجمالي الواردات السلعية(2017/2016).

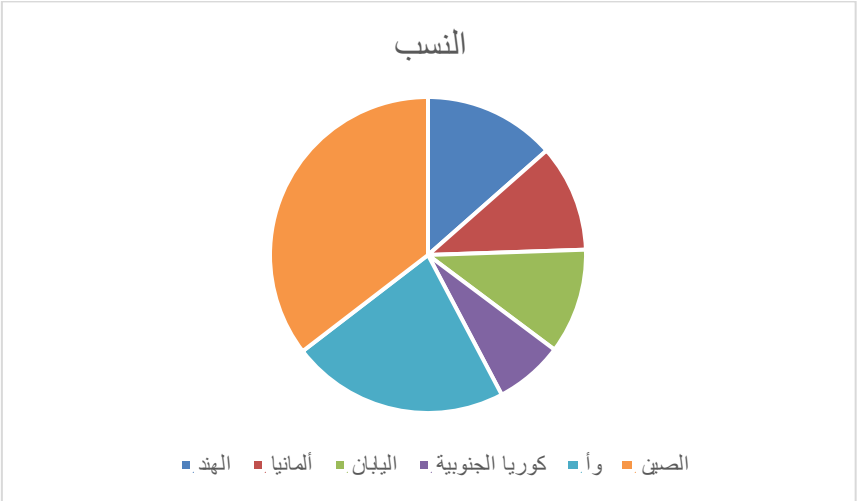

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على معطيات المركز الاحصائي

3.أهم الشركاء التجاريين الأساسيين 2018:

- **أهم الشركاء التجاريين لإجمالي الصادرات السلعية:**

احتلت الصين المرتبة الأولى من بين أهم الشركاء التجاريين لمجلس التعاون من حيث إجمالي الصادرات السلعية، حيث شكلت ما نسبته 15.1% من إجمالي الصادرات السلعية، لمجلس التعاون الى الأسواق العالمية في عام 2018م، وبلغت قيمة إجمالي الصادرات السلعية الى الصين نحو 98.7 مليار دولار أمريكي في عام 2018، فيما احتلت اليابان المرتبة الثانية بنسبة 13.3%، تليها الهند بنسبة 11.2%، وكوريا الجنوبية بنسبة 10%، والولايات المتحدة بنسبة 5.8% وسنغافورة 5.3%، هذه الدول تشكل أكبر المستوردين للنفط الخام والغاز الطبيعي من دول مجلس التعاون. **(الاحصائي، 2018، صفحة 21_22)**

الشكل رقم11: أهم الشركاء التجاريين لإجمالي الصادرات السلعية 2018

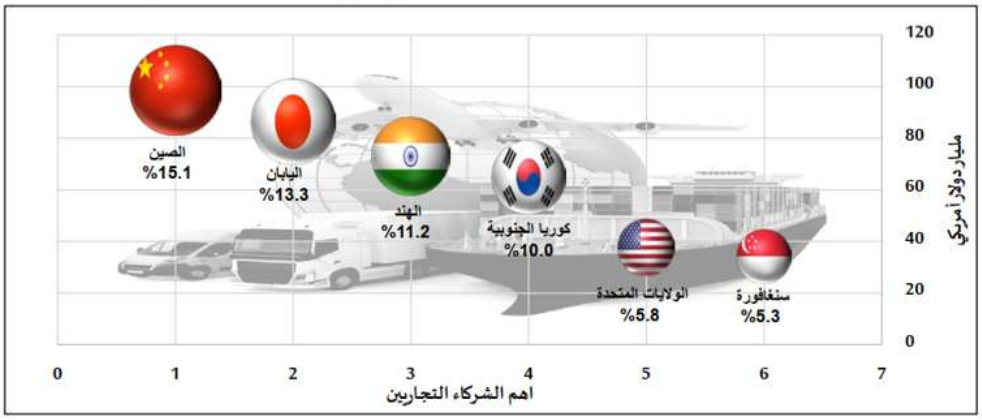

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليج العربية

الشكل رقم 12:نسب أهم شركاء التجاريين لإجمالي الصادرات السلعية 2018

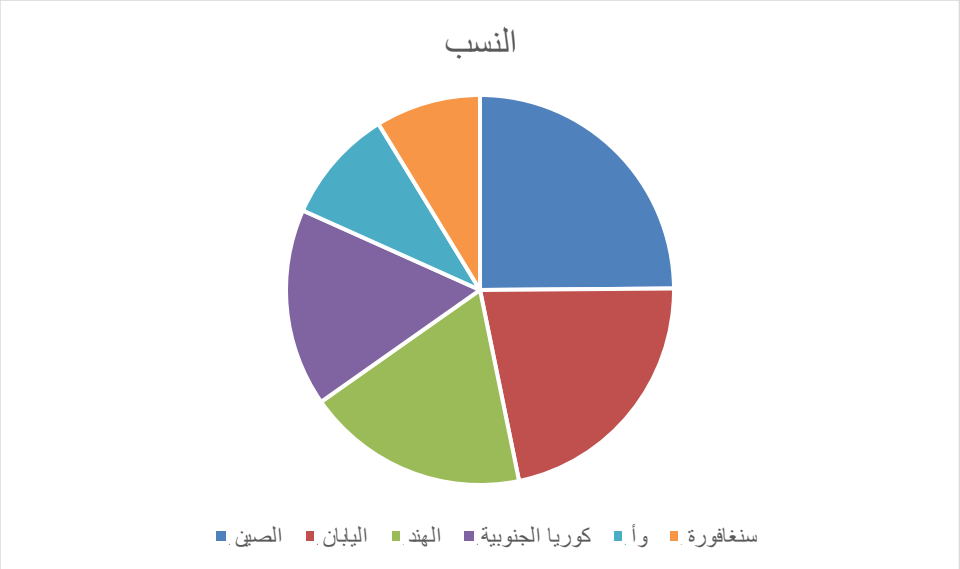

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على مؤشرات المركز الإحصائي لـ GCC

- **أهم الشركاء التجاريين لإجمالي الواردات السلعية:**

احتلت الصين المرتبة الأولى من بين أهم الشركاء التجاريين لدول مجلس التعاون في إجمالي السلعية لعام 2018م، حيث شكلت ما نسبته 17% من قيمة إجمالي الواردات السلعية لدول مجلس التعاون من الأسواق العالمية لعام 2018م، وبقيمة بلغت 75.2 مليار دولار أمريكي مسجلة انخفاض بنسبة 9.2%، فيما جاءت الولايات المتحدة في المرتبة الثانية بنسبة بلغت 11.7%، تليها الهند 7.9%، واليابان 5.5%، وألمانيا 5.5%، وإيطاليا 3.5%.

الشكل رقم13: أهم الشركاء التجاريين لإجمالي الواردات السلعية2018

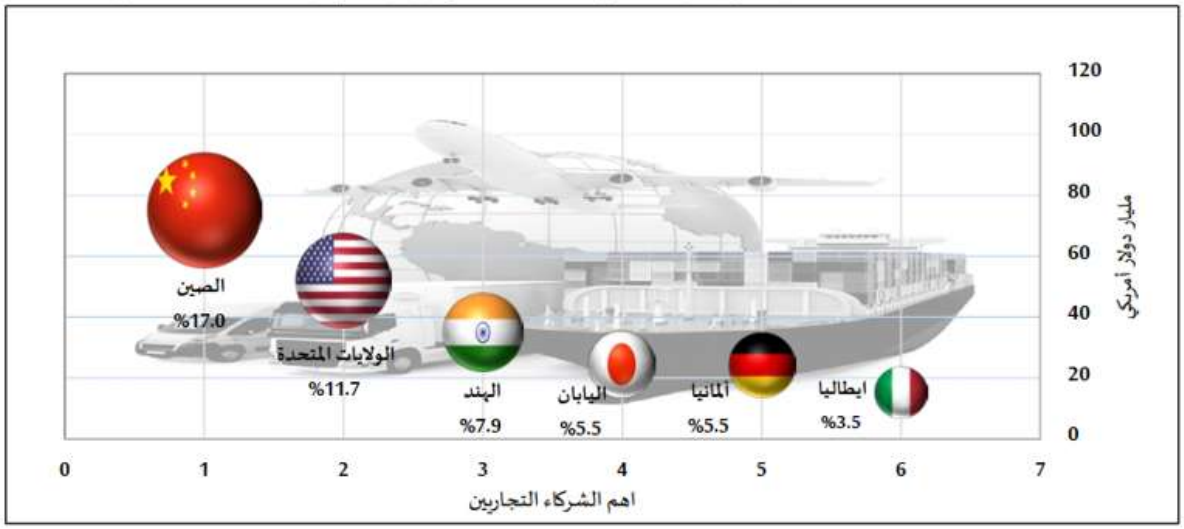

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليج العربية.

الشكل رقم 14: نسب أهم شركاء التجاريين لإجمالي الواردات السلعية 2018.

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على مؤشرات المركز الإحصائي لـ GCC

4أهم الشركاء التجاريين الأساسيين لسنة 2019/2020م:

- **الشركاء التجاريين لإجمالي الصادرات السلعية:**

وعلى مستوى الشركاء التجاريين لإجمالي الصادرات السلعية، احتلت الصين المرتبة الأولى من بين أهم الشركاء التجاريين لمجلس التعاون من حيث إجمالي الصادرات السلعية، حيث استحوذت على ما نسبته 19.0 بالمائة من إجمالي الصادرات السلعية لمجلس التعاون إلى الأسواق العالمية في عام 2020م، حيث بلغت قيمة إجمالي الصادرات السلعية إلى الصين نحو 83.1 مليار دولار أمريكي في عام 2020م، مقارنة بـ 106.3 مليار دولار أمريكي في العام 2019م، بنسبة انخفاض بلغت 21.8 بالمائة. وعلى مستوى الشركاء التجاريين في الواردات السلعية: احتلت الصين كذلك المرتبة الأولى من بين أهم الشركاء التجاريين لدول مجلس التعاون في إجمالي الواردات السلعية لعام 2020م، حيث أسهمت بما نسبته 20.0 بالمائة من قيمة إجمالي الواردات السلعية لدول مجلس التعاون من الأسواق العالمية لعام 2020م. (**الشرق، 2022**)

- **الشركاء التجاريين لإجمالي الواردات السلعية:**

احتلت الصين كذلك المرتبة الأولى من بين أهم الشركاء التجاريين لدول مجلس التعاون في إجمالي الواردات السلعية، حيث بلغت قيمة واردات الصين 80.4 مليار دولار خلال السنة 2020/2019.

المطلب الثالث: التجارة الخارجية البينية لدول مجلس التعاون الخليجي.

في هذا المطلب سنتناول التجارة الخارجية البينية لدول مجلس التعاون الخليجي من خلال معرفة حجم هذه التجارة البينية بين دول مجلس التعاون.

الجدول رقم14: حجم التجارة الخارجية البينية لدول مجلس التعاون الخليجي.

(الوحدة مليار دولار أمريكي)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
التجارة البينية لدول مجلس التعاون	94.5	83.0	73.6	123.1	147	75.5	72.3

المصدر: من اعداد الطالبتين بناءا على مؤشرات المركز الإحصائي لـ GCC

من خلال معطيات الجدول نلاحظ ان قيمة التجارة البينية السلعية عرفت انخفاضا على مدى الثلاث سنوات (2014،2015،2016) وهذا الانخفاض راجع لانخفاض قيمة الصادرات السلعية البينية غير النفطية وطنية لمنشأ بنسبة 10.4.

في سنة 2017م نلاحظ ارتفاع حجم التجارة البينية بنسبة 5.6% لتبلغ حوالي 123.1 مليار دولار أيضا في عام 2018م عرفت ارتفاعا في حجم التجارة البينية بلغت 147 مليار دولار أمريكي.

أما خلال 2020/2019 عرفت التجارة البينية لدول مجلس التعاون انخفاض مستمر حيث بلغ حجم التجارة البينية سنة 2019 قيمة 75.5 مليار دولار أمريكي وتبعه الانخفاض سنة 2020 بمقدار 72.3 مليار دولار أمريكي.

وبصفة عامة نلاحظ أن التجارة البيئية بين دول مجلس التعاون الخليجي لا تزال دون المستوى المطلوب فهي تعتبر جد متواضعة مقارنة بإجمالي حجم التجارة الخارجية العالمية لدول مجلس التعاون وهذا راجع إلى تشابه نمط الانتاج مما أدى إلى شابه الصادرات البيئية بالإضافة إلى عدة عراقيل ومعوقات التي تؤثر سلبا على نمو وتطور التجارة البينية بين دول المجلس.

المطلب الرابع: معوقات ومقترحات حول التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون.

الفرع الأول:: معوقات التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي

أولا – معوقات التبادل التجاري الخليجي:

تقوم التجارة الدولية (الخارجية) بدور كبير في عملية التنمية الاقتصادية، فعن طريق هذه التجارة يتم تصدير الفائض من السلع والخدمات المصنعة خصيصا للتصدير الخارجي والحصول على النقد الاجنبي (العملات الصعبة)، اللازم لتمويل الواردات التي تحتاجها الدولة من مختلف انواع السلع الاستهلاكية والرأسمالية . من غذاء وآلات ومعدات نقل وأدوية . وذلك لدعم عملية التصنيع واشباع الحاجات الاستهلاكية المتزايدة، كما ان التجارة مهمة لتطور وتقدم أي دولة نامية كانت أم متقدمة فهي بشقيها الواردة والصادرة مهمة لجميع دول العالم بدون استثناء. ودول مجلس التعاون تتسم بعدد من السمات الاقتصادية المشتركة وخصوصيات متنوعة منها اعتمادها على التجارة الخارجية تصديرا واستيراداً، كتصدير النفط ومشتقاته وهي السلعة الاولى والاستراتيجية التي توفر النصيب الاكبر من الدخل القومي. ومن العوامل التي تصاحب وتحقق التكامل الاقتصادي الاكبر هو التبادل التجاري. فزيادة نسبة الواردات والصادرات البينية بين اقطار مجلس التعاون يعني ذلك ان هناك تنسيقا وبرنامج عمل يحقق التقارب والتعاون الاقتصادي بينهم لجنة التعاون التجاري الخليجي حيث بحثت من ضمن جدول اعمالها معوقات التبادل التجاري الخليجي البيني استنادا الى الدراسات العديدة التي اعدتها الامانة العامة حول هذا الموضوع. ونصت مجموعة من المواد في الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون على تحرير حركة الموارد الاقتصادية بين اعضاء مجلس التعاون بإزالة كافة القيود على حركة الاشخاص والسلع ورؤوس الاموال وتوحيد التعرفة الجمركية تجاه العالم الخارجي مع تنسيق سياستها وعلاقاتها التجارية تجاه الدول الاخرى والتكتلات والتجمعات الاقتصادية. ونظرا لتشابه هياكل دول مجلس التعاون الاقتصادية في الانتاج والاستهلاك وضعف قاعدتها الانتاجية واعتمادها على مصدر قطاعي واحد للدخل القومي الا وهو (النفط) فان التبادل التجاري البيني يكون محدودا مقارنة بالتبادل التجاري مع دول العالم وخاصة الاجنبية منها، اضافة الى وجود تعرفة جمركية كحاجز لا يزال يقلص حركة السلع بين هذه الاقطار. ان تطبيق نصوص مواد الاتفاقية الاقتصادية سوف يؤدي تدريجيا إلى اتساع تدريجيا التبادل التجاري البينى لأقطار مجلس التعاون وذلك عبر اعفاء مجموعة من المنتجات الصناعية والزراعية والحيوانية من الرسوم الجمركية واشتراك دول مجلس التعاون مشتركة ومتحدة في المعارض التجارية والاقليمية والدولية. كذلك تشكيل لجان رسمية متخصصة مشتركة مع القطاع الخاص لتقوم بالتفاوض مع مصدري السلع الرئيسية مما يحقق لها وفرة نقدية مع التركيز على النوعية والجودة من السلع المشتراة. كما تنص الاتفاقات الخليجية ايضا على وضع مجموعة من الأنظمة الاسترشادية والتي تصبح مستقبلا أنظمة وقوانين إلزامية على جميع دول مجلس التعاون، كنظام الوكالات ومراجعات الحسابات والقانون التجاري والجمركي الموحد ومنح التسهيلات اللازمة للبواخر والسفن المملوكة لأي دولة من دول مجلس التعاون أو مواطنيها ومعاملتها كمثيلاتها الوطنية. علاوة ايضا على اعطاء

الأولية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية ذات المنشأ الوطني. وتتمثل التجارة البينية بين دول مجلس التعاون على السلع ذات المنشأ الوطني والسلع المعاد تصديرها، ويتميز التبادل التجاري البيني بضآلة حجمه مقارنة باجمالي التبادل التجاري. الا ان ذلك الحجم بدأ في الازدياد وبخطوات متأنية لتحقيق الوحدة الاقتصادية بفضل ازالة القيود امام حركة التبادل التجاري بينها. هي مؤشرات ايجابية نحو تطبيق الاقتصادية الخليجية.. الا ان التشابه المطلق في القطاعات الاقتصادية وانتاج سلع متشابهة جعل من التجارة البينية محدودة بين دول مجلس التعاون ومتكاملة مع الدول الصناعية. وفي الوقت الراهن تتسم المبادلات التجارية البينية لدول مجلس التعاون الخليجي بالتواضع بالمقارنة مع الحجم الكلي للتجارة الخارجية الخليجية. ففي البحرين تمثل الصادرات (غير النفطية) إلى دول المجلس نسبة 27% من اجمالي الصادرات فيما تمثل الواردات (غير النفطية) من دول المجلس 5ر12% من اجمالي الواردات. وفي الامارات تبلغ هاتان النسبتان 17% و5% على التوالي وفي السعودية تبلغان 5ر7% و3% على التوالي وفي سلطنة عمان تبلغان 47% و29% على التولي وفي قطر تبلغان 8% و13% على التوالي وفي الكويت تبلغان 2% و8% على التوالي. ولقد سبق للامانة العامة لدول المجلس ان اعدت مذكرة حول التبادل التجاري البيني لدول مجلس التعاون الخليجي . وقد تضمنت هذه المذكرة قائمة عريضة من المعوقات الاقتصادية والتجارية والاجرائية التى تحول دون تنمية المبادلات التجارية الخليجية، كما تقترح وسائل العلاج لهذا المعوقات. وتشير مذكرة الامانة العامة لدول المجلس الى ان تأخر دول المجلس بتطبيق تعرفة جمركية موحدة تشكل اهم العقبات او المعوقات لزيادة التبادل التجاري بين دول المجلس وتتوقع ان يؤدي تطبيق التعرفة الموحدة تجاه العالم الخارجي الى تخفيض تكاليف النقل والتخليص وتكاليف الانتاج والتوزيع عموما بحيث ينعكس ذلك ايجابيا ليس فقط على حجم التجارة بين دول المجلس بل ايضا مع الدول والتجمعات الاقليمية والدولية الاخرى. وتقول المذكرة ايضا ان المعوقات المتعلقة بالمنشآت ذات المنشأ الوطني هي الأكثر تعقيدا حيث يتطلب التصدير لدول المجلس مستندات كثيرة ويستغرق وقتا اطول من التصدير للدول الاخرى في حين تفضل بعض المنشآت اخضاع منتجاتها ذات المنشأ الوطني للرسوم الجمركية المقررة عن المرور عبر الاجراءات المطلوبة للحصول على اعفاء منتجاتها من الرسوم الجمركية لدى دخولها اسواق بقية دول المجلس. وتضمنت المذكرة عددا من المعوقات الاخرى التي تعترض التبادل التجاري البيني وهي طول اجراءات فحص وتفتيش الشاحنات على الحدود وتخليص حمولتها وصعوبة الحصول على تأشيرات دخول السائقين الاجانب ووجود منتج مشابه ومنافس لمنتج او منتجات المنشأة وتباعد اسواق الدول الاعضاء وارتفاع تكاليف النقل البحري وتفاوت الحواجز والمزايا والتسهيلات بما فيها رسوم الموانيء بين دول المجلس وتباين انظمة وقوانين التجارة بدول المجلس وعدم التقيد بتطبيق بعض احكام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة وصعوبة تحقيق نسبة الاربعين بالمائة كقيمة مضاعفة. وللأسف فان هذه القائمة الطويلة من المعوقات تكشف عن حقيقة مؤلمة توضح تأخر دول المجلس فى تجاوز العديد من بديهيات التعاون فيما بينها. ومع ذلك يمكن القول ان هناك عدة مؤشرات تؤكد على زيادة التجارة البينية بين اقطار مجلس التعاون وهي في ازدياد مستمر. ان قيام منطقة للتجارة الحرة بين دول مجلس التعاون تجعل من السهل انسياب السلع ذات المنشأ الوطني وبحرية تامة، مما يعني اتاحة الفرصة لكثير من الصناعات القائمة ان توسع اسواقها بالتالي الى زيادة التبادل التجاري البيني.. وهذه الزيادة مع التوسع في تطبيق الاتفاقية الاقتصادية الموحدة في تنام ولن تقتصر على زيادة التجارة البينية بل سوف تمتد ايضا الى زيادة التبادل مع الدول الاخرى والتكتلات والتجمعات الاقليمية والدولية، مع تحسين ظروف هذا التبادل من خلال عدد من الاجراءات. واخيرا فان هناك العديد من الوسائل التي يمكن ان تسهم في تنمية التبادل التجاري البيني بين دول مجلس التعاون يجيء في مقدمتها تعظيم الاستفادة من المزايا الايجابية للاتفاقية الاقتصادية الموحدة والتسريع في توحيد التعرفة

الجمركية تجاه العالم الخارجي والتنسيق بين اسعار صرف العملات الخليجية. كذلك العمل على توسيع نطاق السوق الخليجي وايجاد منافذ جديدة للتصدير ورعاية وتشجيع القطاع الخاص في اقامة كافة انواع المشاريع الانتاجية علاوة على اقامة المعارض الوطنية والمشتركة الخليجية للتعريف بالصناعات الوطنية بدول المجلس. (تقرير الوطن الاقتصادي: معوقات التبادل التجاري الخليجي.. غياب التعرفة الجمركية والاجراءات الادارية وتماثل الصادرات (**https://alwatan.com**)

ثانيا– أسباب تراجع التجارة الخليجية

التجارة الخارجية لأي دولة، هي جزء من منظومتها الإنتاجية والاقتصادية، فكلما كانت الدولة تمتلك موارد متنوعة، ولديها قدرة على تحويل المواد الأولية إلى مواد مصنعة وتحقيق قيمة مضافة جديدة، كلما كانت قدرتها على التصدير أعلى، حتى لو افتقدت لبعض الموارد ومستلزمات الإنتاج، وكان لديها قاعدة صناعية، تمكنها من أن يكون لها نصيب لا بأس به من التجارة الخارجية الإقليمية والدولية.

وبالنظر إلى أداء اقتصاديات دول الخليج، نجد أنها تعاني من أمرين سلبيين، الأول اعتماد هذه الاقتصاديات على النفط، والثاني أن منتجاتها السلعية التصديرية متماثلة، وبالتالي فهي متنافسة، وليست متكاملة. مثال ذلك، صناعات البتروكيماويات وغيرها من الصناعات القائمة على النفط.

الملاحظ أيضًا أن لا وجود لخطط خليجية للتخصص الإنتاجي بين دول الخليج، بحيث تكون هناك خريطة إنتاجية تمنع تنافسية المنتجات الخليجية، فضلًا عن أن الاقتصاديات الخليجية لم تتخلص بعد من أكبر سلبياتها من كونها اقتصاديات ريعية، وليست انتاجية. (**الصاوي، 2021**)

الفرع الثاني: مقترحات حول التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي.

أكدت الأزمة الاقتصادية التي تعيشها دول الخليج، بسبب الأزمة المزدوجة من انخفاض أسعار النفط، وجائحة فيروس كورونا، على ضرورة تنوع اقتصاديات الخليج، ولا يزال الخليج يمتلك العديد من المقومات لتحقيق هذا التنوع، سواء من حيث توفر رؤوس الأموال أو القدرة على استقدام العمالة الرخيصة، وتوفير الطاقة التقليدية ووجود مصدر دائم للطاقة الشمسية يمكن من خلالها إنتاج الطاقة النظيفة .

وفي ظل انتظار أن تتوفر الإرادة السياسية لتحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي الذي يُعد أول مظاهره زيادة التبادل التجاري، فإن ذلك يتطلب رسم خريطة إنتاجية تعتمد على تنوع الإنتاج، بما يفي بمتطلبات السوق الخليجية وإمكانية المساهمة في إيجاد فرص تصديرية.

يتطلب هذا المسار إعادة النظر في طبيعة مخرجات المؤسسة الخليجية لتناسب متطلبات سوق العمل في ظل التوجه الجديد، كما يتطلب الأمر تغيير ثقافة العمل لدى أبناء الخليج .

تعطي الاتفاقيات التجارية والاقتصادية الموقع عليها في إطار مجلس التعاون الخليجي مزايا كبيرة للمنتجات في أي دولة خليجية، باعتبارها دولة منشأ. لكن هذه الميزة تتطلب إجراء تعديلات تتواكب مع ما اتخذ مؤخرًا من سياسات اقتصادية في ظل الأزمات الاقتصادية الأخيرة، مثلًا؛ تم تطبيق ضرائب انتقائية في بعض دول الخليج كم تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة في بعض البلدان بنسب متفاوتة. وما لم تتوحد هذه الأعباء فسيعمل ذلك على تفاوت المزايا الاقتصادية للاستثمار من دولة خليجية إلى أخرى. (**الصاوي، 2021**)

خلاصة:

تحدت إرادة الدول الأعضاء من أجل تأسيس مجلس التعاون الخليجي، وحققت شوطا كبيرا نحو التكامل الاقتصادي، سعيا منها لجعل دول الخليج الست قوة اقتصادية تتطلع لتحقيق مكاسب تعود بالنفع على دوله، والتخفيف من شده الأزمات التي يمكن أن تطرأ على العالم .كما سعت لتطوير التجاره البينية والخارجية الخليجية، نظرا لدورها الهام في تحقيق النمو والتنمية المستدامة .وقد تأثرت التجارة الخارجية بالأزمة النفطية 2014، حيث ان انهيار أسعار شكل هاجسا للدول المصدرة له، والدول العربية من بين أهم المصدرين للنفط وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، كما عانت التجارة الخارجية والبينية من ازمة حصار قطر ومقاطعة دول المجلس لها، ثم جاءت ازمة (كورونا) كوفيد 19، لترعب العالم ككل نتيجة تسارع أحداثها وتأثيرها على كل جوانب الحياة، الصحية والاقتصادية خاصة نتيجة للغلق وإجراءات الحظر في كل دول العالم مما أدى إلى تراجع حجم التجارة الخارجية العربية.

خاتمة

حاولنا في بحثنا هذا الوقوف على تأثير الأزمات على حركه التجارة الخارجية العربية لدول مجلس التعاون الخليجي، وذلك من خلال التعريف بالتجارة الخارجية العربية، ومعرفه دورها الهام في تحقيق النمو الاقتصادي للبلدان العربية، والتطرق لكل ما يتعلق بها من مفاهيم، وأهميتها في الاقتصاد، إذ تعد من بين أهم ركائزه، فلا يمكن لأي دولة أن تعيش منعزلة، كما لا يمكنها أن تعتمد على ما تنتجه، ولا يمكن أنها أن تحقق الاكتفاء الذاتي مهما كانت تملك من القدرات والثروات الاقتصادية، وهذا من أهم أسباب قيام التجارة الخارجية، وحاجة كل بلدان العالم للتجارة الخارجية على حد سواء .رغم هذه المكانته التي تحتلها التجارة، الخارجية الا انها لم تصل للحد المطلوب اذا مستوى التبادل التجاري الخارجي لا يرقى للمستوى المطلوب لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، وذلك نتيجة لمجموعة من العوامل والمعوقات التي تواجه الاقتصاديات العالمية وكذا التحولات التي تطرأ على عالمنا المعاصر، وتمثل الأزمات المختلفة أكبر تهديد وعائق للتجارة الخارجية فالبلدان العربية والنفطية منها خاصة، من بين الدول التي تتأثر بالأزمات المختلفة، كونها تعتمد على تصدير النفط ويشكل حصص كبيرة من إجمالي صادراتها .وجاء تكتل دول مجلس التعاون الخليجي للتقليل من هذه المعوقات وإنشاء اقتصاد موحد قوي، يتكون من مجموعة من الدول تتكاتف من أجل إيجاد الحلول لكل ما يطرأ على الساحة، تعد منطقة الخليج العربي أحد أهم المناطق الحيوية في العالم، خاصة لما تتوفر عليه من ثروات نفطية هائلة، حيث تضم المنطقة أهم الدول المصدرة للنفط، وسعيا من الدول الخليجية لتحقيق التكامل الإقتصادي، على غرار التجارب العالمية في هذا المجال، ومحاولة منها لجعل الخليج العربي قوة وتكتل يمكن أن يقف في وجه تنامي حجم ومكانة التكتلات الاقتصادية الأخرى .فلقد أصبح التكامل الاقتصادي غاية ملحة ومطلب ضروري، حيث تمثل تجربة مجلس التعاون الخليجي إحدى أهم التجارب بل والانجح في الوطن العربي، وقد شهدت مسيرة التكامل لدول مجلس التعاون الخليجي منذ تأسيسه العديد من الإنجازات المحققة على مختلف الأصعدة وكذا مجموعه من الإخفاقات أيضا.

اختبار الفرضيات:

ومما سبق يأتي اختبار الفرضيات على النحو التالي:

الفرضية الأولى:

تعد دول مجلس التعاون الخليجي من أهم الدول المصدرة للنفط في العالم، وليس في العالم العربي فقط، حيث تشكل الصادرات النفطية النسبة الاكبر من الصادرات السلعية لدول المجلس، ورغم محاولات التنويع الاقتصادي في مجال التصدير إلا ان النفط لازال يشكل العنصر الأكبر في الصادرات الخليجية.

الفرضية الثانية:

خلال فترة الدراسة (2014-2020) ظهرت أزمات مختلفة منها الاقتصادية كالأزمة النفطية او ما تسمى بأزمة انهيار أسعار النفط 2014 والتي أثرت بشكل مباشر على كل الدول المصدرة للنفط، والأزمة السياسية المتمثلة في حصار قطر والتي أدت إلى مقاطعة دولة قطر من أغلب الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، والأزمة الصحية والمتمثلة في أزمة كوفيد 19 أو أزمة فيروس كورونا والتي أثرت على العالم ككل وكبدته الخسائر البشرية والمادية.

الفرضية الثالثة:

أدت أزمة انهيار أسعار النفط 2014، إلى تراجع الواردات النفطية العربية، حيث تعتبر الدول العربية منها دول مجلس تعاون الخليجي من أكبر مصدري النفط في العالم، بل وأنه يشكل عنصر أساسي في صادرات تلك الدول، ومع استمرار هذا الانخفاض وعدم القدرة على التنبؤ بمستقبل السوق النفطية، وفي ظل عدم قدرة باقي الصادرات على

تغطية هذه الخسائر، مما أثار المخاوف من ظهور تدعيات أخرى للأزمة، سواء اقتصادية أو سياسية واجتماعية، وعليه وجب على دول مجلس تعاون الخليجي أن تعزز الصادرات السلعية خارج قطاع المحروقات.

النتائج:

من خلال دراستنا للموضوع توصلنا إلى:

- للتجارة الخارجية العربية أهمية كبرى للدول العربية، حيث أنها تساهم في التنمية الاقتصادية.
- إن دول مجلس التعاون الخليجي من بين أهم الدول المصدرة للنفط، حيث يمثل نسبة كبيرة من صادراتها السلعية، مما جعل دول مجلس التعاون الخليجي أكثر عرضة للتأثر بالأزمات.
- جاءت أزمة انهيار أسعار النفط 2014 لتبين هشاشة التجارة الخارجية العربية لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث تراجعت الواردات بنسبة كبيرة.
- أدت أزمة حصار قطر إلى توتر العلاقات بين دولة قطر ودول مجلس التعاون الخليجي، مما أثر على التبادل التجاري بين هذه الدول، حيث مقاطعة قطر سياسيا واقتصاديا أدت إلى تراجع حجم التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي
- كما أثرت أزمة كوفيد19 على حركة التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث تكبدت هذه الدول الكثير من الخسائر المادية والاقتصادية.
- رغم تأثر التجارة الخارجية بالأزمات السابقة إلا أن حركة التجارة الخارجية بدأت بالنمو شيء فشيء، وبدأت تحقق تحسنا في حجم الصادرات والواردات.

التوصيات:

- السعي للتنوع في التجارة الخارجية العربية، خارج اطار المحروقات، وتنويع الصادرات.
- لابد من العمل الجماعي وتفعيل دور المؤسسات العربية والعمل المشترك لتحقيق الأهداف المرجوة من التجارة الخارجية العربية.
- محاولة التغلب على المعوقات التي تقف في وجه حركة التجارة الخارجية العربية، بدعم جهود التدريب والتطوير داخل الصناعات التصديرية، ودعم المؤسسات الناشئة، لتشجيعها على تصدير منتجاتها.
- القيام بإصلاحات في سياسات التجارة الخارجية لجعلها أكثر مرونة من أجل تسهيل حركة الصادرات والواردات، مما يشجع على الاستثمار.
- ادخال وسائل التكنولوجية الحديثة للتجارة الخارجية وتشجيع التجارة الالكترونية في بعض المجالات مثل السياحة.

أفاق الدراسة

بعد دراستنا لموضوع حركة التجارة الخارجية العربية لدول مجلس التعاون الخليجي ومعرفة أهم ما يميزها، ودورها في الاقتصاد الخليجي، وتأثير الأزمات المختلفة عليها، يمكن أن نذكر بعض الأفاق التي نراها جديرة بالأبحاث المستقبلية:

- ما هو مستقبل التجارة الخارجية الخليجية في حالة تفكك مجلس التعاون الخليجي؟
- ما هي سبل تنويع التجارة الخارجية خارج اطار المحروقات لدومجلس التعاون الخليجي؟
- كيف يمكن تمويل التجارة البينية بأليات التمويل غير التقليدية؟

قائمة المراجع

الكتب:

أحمد جميل عبد الكريم. (2016). إداراة الأزمات والكوارث. المنهل للنشر والتوزيع. عمان.

أية رياض. (2021). إدارة الأزمات. الجامعة الافتراضية السورية. سوريا

بن أحمد ,ا .(2017) .قانون التجارة الدولية .مركز الكتاب الأكاديمي.

خالد علي حمود. (2019). التجارة الدولية بين الحماية والتحرر. دار الفكر الجامعي .

عطا الله ,ع .ا .(2019) .التجارة الخارجية .جامعة العلوم الاسلامية .

علي .(2020) .حصار قطر :سياقات استمرار الأزمة وآفاق حلها .عمان :المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية.

نصير مطر الزبيدي. (2011). ادارة الولايات المتحدة للازمات الدولية. عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع.

يوسف أبو فار. (2020). ادارة الأزمات في المنظنات العامة والخاصة. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

المجلات

الشمري ,ا .(2020) .اسباب الأزمة الخليجية في عام 2017وأبعادها الإقليمية والدولية .مجلة لية القانون العلوم القانونية والسياسية..(22)9

بوعسكرة ,ع .(2021) .واقع التعليم في الجزائر في ظل جائجحة كورونا .مجلة الراصد لدراسات العلوم الاجتماعية.

حسيبة سميرة، و وداد بوحلاسة. (2021). إدارة الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية في زمن العولمة. مجلة الشريعة والاقتصاد(01).

شلال ,ز .,بن طالي ,ف & .,جاري ,ف .(2018) .الأزمة النفطية لعام 2014وانعكاساتها على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر .المجلة الدولية للأدا الاقتصادي.(02)

طروبيا ,ن .(2021) .فيروس كرونا ، تأزم الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المواجهة .مجلة المدارات السياسية. 03(03)

غزازي ,ع .(2019) .الأزمة النفطية 2017-2014أسبابها ، الأثار الاقتصادية، استراتيجيات المواجهة .مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية.(06)

غيث امتعب الربيعي. (2022). ماهية الأزمة الدولية، دراسة النظري. مجلة العلوم السياسية(42).

لحمش ,م & .,مداني ,ج .(2019) .انهيار اسعار النفط لعام 2014وتداعياته على تجارة الخارجية .مجلة جامعة خميس ميانة.

المذكرات

أحمد عبد القهار. (2019). الأزمة الخليجية بين قطر ودول المقاطعة كما يعكسها المضمون الخبري في موقعي روسيا واليوم والحرة، مذكرة ماجيستر. جامعة تكريت.

سعاد خالدي. (2017). دور العلاقات العامة في إدارة الأزمات في العالم العربي، أزمة الربيع العربي أنموذجا، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه. وهران، كلية العلوم الانسانية والاسلامية : جامعة أحمد بن بلة .

محمد صوفي. (2011). الإعلام التلفزي وتسيير الكوارث الطبيعية ، تحليل مضمون الصورة التلفزية في زلزالي الأصنام وبومرداس، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر. وهران، كلية العلوم الانسانية والحضارة الاسلامية: جامعة وهران.

موسى زينات. (2011). واقع إدارة الأزمات في مستشفيات القطاع العام العاملة في الضفة الغربية واستراتيجيات التعامل معها من وجهة نظر العاملين، مذكرة ماجيستر. عمان، كلية الدراسات العليا والبحث العللمي: جامعة الخليل .

بوشول ,ا .(2009) .واقع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وافاقه، مذكرة ماجيستير . ورقة :جامعة قاصدي مرباح.

طراد ,ب .(2013) .التجارة العربية البينية ودورها في تحقيق لتكامل الاقتصادي العربي ، مذكرة الماجيستير .بسكرة : جامعة محمد خيضر

عبد المحسن الشمري. (2012). مجلس التعاون لدول الخليج العربي وتحدي الوحدة، مذكرة ماجيستير. جامعة الشرق الأوسط.

عبير وفيق. (2020). دراسة في نشأة مجلس التعاون الخليجي ومواقفه من قضايا الاقليمية، مذكرة دكتوراه. بغداد: جامعة بغداد.

منزلاوي ,خ .(s.d.) .التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي .السعودية ,كلية الاقتصاد والادارة :جامعة المللك عبد العزيز.

المواقع الالكترونية:

فيروس كورونا وكوفيد19. (2021). تاريخ الاسترداد 19 06, 2022، من السرطان: https://www.cancer.com

لتقرير الاقتصادي العربي الموحد لصندوق النقد العربي.(2021) .

محمد زرمان، و محمد غردي. (2021). السياسة المالية ودورها في مجابهة الصدمات النفطية وتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر دراسة صدمات 2014و2020. Revue algerienne d'economie et gestion، 15(01).

WWW.ALBAYAN.AE/economy. (05, 2020). معوقات التبادل التجاري الخليجي.

www.aleqt.com. (2021). مقترحات التجارة الخارجية.

الأسس مجلس التعاون دول الخليج لدول الخليج العربية. (2020). Récupéré sur www.dubaized.com .

صاوي, ع .ا .(2021) .التجارة بين دول الخليج، اقتصادات متنافسة لامتكاملة. Récupéré sur https://gulfhouse.org/posts/4526 .

الصين تحتل المرتبة الأولى في قائمة أهم الشركاء التجاريين للمجلسل تعاون الخليج. (2022). Récupéré sur الشرق: www.sharq.com .

التقارير

التقرير الاقتصادي العربي الموحد لصندوق النقد العربي.(2019) .

التقرير الاحصائي, ا .(2018) .احصائيات التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليج العربية .*التقرير السنوي* .